الأمم المتحدة

A/75/592/Add.5

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون

Distr.: General
13 January 2021
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون
البند 8 من جدول الأعمال

المناقشة العامة

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

يشـــرفني أن أعمم، عملاً بالمقرر 562/74 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2020، هذه الوثيقة التجميعية للبيانات التي أدلى بها رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات خلال المناقشة العامة عن طريق بيانات مسجلة سلفا قُدمت إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز يوم عرض البيان المسجل سلفا في قاعة الجمعية.

وقد أُدلي بالبيانات الواردة في هذه الوثيقة مســـاء يوم الخميس، 24 أيلول/ســـبتمبر 2020، في الجلسة التاسعة للجمعية العامة (انظر A/75/PV.9). وتتضمن الوثيقة A/75/PV.592 والإضافات من 1 إلى 11 المرفقة بها البيانات التي أُدلي بها في الجلسات من الرابعة إلى الخامسة عشرة للجمعية العامة (A/75/PV.4 -A/75/PV.15).

وفقا للمقرر 74/562، ودون أن يشكل ذلك سابقة فيما يتعلق بالاجتماعات الرفيعة المستوى الصادر بها تكليف المقرر عقد ها خلال الأسابيع الرفيعة المستوى المقبلة، ستُستكمل الوثائق الرسمية للجمعية العامة بمرفقات تتضمن البيانات المسجلة مسبقا المقدمة من رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية. وينبغي إرســـال البيانات المقدمة بهذا الشـــأن إلى estatements@un.org.

21-00391 (A)

الرجاء إعادة التدوير
وثيقة ميسّرة

جمهورية أذربيجان (انظر A/75/PV.9، المرفق الأول)

خطاب السيد إلهام حيدر أوغلو علييف، رئيس جمهورية أذربيجان

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة التاسعة للجمعية العامة

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

رؤساء الدول والحكومات الموقرين،

أهنئ السيد فولكان بوزكير، رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، على انتخابه. وقد سررنا بانتخاب ممثل لتركيا الشقيقة لهذا المنصب الموقر. ويمكنكم أن تتأكدوا من أن أذربيجان لن تدخر جهدا في تقديم دعمها لكم في هذا المسعى المسؤول والمشرف.

تقر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأنه "لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون سلام، ولا سلام بدون تنمية مستدامة". ولتحقيق السلام والأمن الدوليين المستدامين، يجب أن ينتهي الاحتلال. ويجب ضمان التقيد بقواعد ومبادئ القانون الدولي وتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

إن ما يقرب من 20 في المائة من أراضي أذربيجان لا يزال تحت احتلال أرمينيا منذ قرابة 30 عاما. وأرمينيا استخدمت القوة العسكرية ضد أذربيجان، في انتهاك وحشي لميثاق الأمم المتحدة واحتلت ناغورنو كاراباخ وسبع مناطق أخرى من أذربيجان. وأصبح أكثر من مليون أذربيجاني لاجئين ومشردين داخليا.

ونفذت أرمينيا التطهير العرقي ضد السكان الأذربيجانيين في الأراضي المحتلة. وقد طرد جميع الأذربيجانيين قسرا من الأراضي المحتلة. وارتكبت أرمينيا عددا من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ضد المدنيين الأذربيجانيين. وأنشأت أرمينيا النظام الإجرامي الإرهابي العميل في تلك الأراضي لإخفاء مسؤوليتها عن احتلال أراضينا.

وارتكبت أرمينيا جريمة الإبادة الجماعية في خوجالي في عام 1992 مما أسفر عن مقتل 613 من سكان خوجالي المسالمين، من بينهم 106 نساء و 63 طفلا. واعترف أكثر من عشرة بلدان بحدوث الإبادة الجماعية في خوجالي.

وتطالب أربعة قرارات لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات المسلحة الأرمينية من الأراضي الأذربيجانية المحتلة.

في بعض الحالات، تم تنفيذ قرارات مجلس الأمن في غضون أيام. غير أن أرمينيا لا تزال تتجاهل قرارات مجلس الأمن لما يقرب من 30 عاما. ويجب فرض جزاءات دولية على أرمينيا بوصفها دولة معتدية.

وفي انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي، تنفذ أرمينيا سياسة الاستيطان غير القانوني في الأراضي المحتلة. وبينما يركز المجتمع الدولي، بما في ذلك أذربيجان، على إزالة آثار انفجار بيروت، تسيء أرمينيا استخدام الوضع بتوطين اللبنانيين من أصل أرمني في الأراضي المحتلة من أذربيجان.

هذا الاستيطان غير القانوني يشكل انتهاكا جسيما للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف لعام 1949. هذه جريمة حرب. ولا يمكن أن يكون للاستيطان غير القانوني في الأراضي المحتلة في أذربيجان أي أثر قانوني.

لقد تم هدم ونهب التراث الثقافي للشعب الأذربيجاني على أراضي أرمينيا اليوم. كما دمرت أرمينيا جميع المعالم التاريخية والدينية الأذربيجانية في الأراضي المحتلة. والهدف من ذلك هو محو جميع الآثار الأذربيجانية هناك.

وتستغل أرمينيا الموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة وتستخدم احتياطيات المياه لخلق أزمة بيئية مصطنعة في الأراضي المحتلة. وتستخرج أرمينيا الذهب والمعادن الثمينة الأخرى في أراضي أذربيجان المحتلة وتصدرها إلى الأسواق الدولية. وهو مخطط للأنشطة التجارية غير المشروعة وغسل الأموال.

والشركات الدولية التي تستغل موارد أذربيجان الطبيعية بشكل غير قانوني في الأراضي المحتلة ستواجه مسؤولية قانونية إذا لم توقف نشاطها غير المشروع على الفور. وقد بدأت أذربيجان بالفعل في اتخاذ إجراءات قانونية ضد الأشخاص والشركات الذين يستغلون مواردنا الطبيعية بصورة غير مشروعة في الأراضي المحتلة.

وتستهدف أرمينيا عمدا السكان المدنيين وترتكب استفزازات على طول خط التماس وعلى الحدود بين أرمينيا وأذربيجان.

وفي نيسان/أبريل 2016، شنت أرمينيا هجوما عسكريا واسع النطاق على أذربيجان. ونتيجة لهذا الهجوم، قُتل 6 مدنيين أذربيجانيين، من بينهم طفل واحد، وجُرح 26 مدنيا.

واتخذت القوات المسلحة الأذربيجانية تدابير مضادة وحررت جزءا من الأراضي المحتلة.

وأدى هجوم متعمد من أرمينيا في عام 2017 إلى وفاة زهرة غوليفا البالغة من العمر عامين وجدتها.

وفي 12 يوليه/تموز 2020، قامت أرمينيا باستفزاز آخر على طول حدود الدولة. وقُتل جنودنا العسكريون ومدني يبلغ من العمر 76 عاماً بسبب القصف المدفعي لمقاطعة توفوز الأذربيجانية، في حين لحقت أضرار جسيمة بالبنية التحتية المدنية.

وكان الغرض من هذا الاستفزاز من جانب أرمينيا هو إيجاد مصدر جديد للتوتر في المنطقة، وإلغاء مسألة احتلال أرمينيا لأراضي أذربيجان، وإشراك أطراف ثالثة في النزاع، وإلحاق الضرر بمشاريع البنية التحتية الاستراتيجية لأذربيجان. كما حاولوا صرف انتباه شعبها عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة في أرمينيا.

بيد أن أذربيجان انتقمت بحزم، وفشلت أرمينيا في تحقيق أي من تلك الأهداف. وواجهت أرمينيا هزيمة عسكرية أخرى. وناشدت أرمينيا منظمة معاهدة الأمن الجماعي للحصول على المساعدة العسكرية، معترفة بذلك بهزيمتها.

ومؤخرا، حاولت مجموعة تخريب أرمينية اختراق خط التماس. وقد احتجز العسكريون الأذربيجانيون رئيس هذه المجموعة في 23 آب/أغسطس من هذا العام. واعترف بأن المجموعة كانت تخطط لارتكاب أعمال إرهابية ضد العسكريين والمدنيين الأذربيجانيين.

ورفضت الحكومة الأرمينية اقتراح أذربيجان بمبادلة جميع الأسرى على أساس مبدأ "الكل مقابل الكل". وأُخذ المدنيان الأذربيجانيان ديلغام أسغاروف وشهباز غولييف، اللذان زارا قبري والديهما في الأراضي المحتلة، رهينة وجرى تعذيبهما. ولا يزالان في الأسر لأكثر من ست سنوات.

وكان ما يسمى "الانتخابات" في آذار/مارس الماضي في الأراضي المحتلة في أذربيجان استفزازا آخر. وقد أدان المجتمع الدولي هذه "الانتخابات" المزعومة ورفضها بشدة، شأنها شأن الانتخابات السابقة، بما في ذلك الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وحركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي، وغيرهم.

ولا يزال الوجود غير القانوني للقوات المسلحة لأرمينيا في الأراضي المحتلة في أذربيجان يشكل تهديدا كبيرا للسلام والأمن الإقليميين. وتحاول أرمينيا عرقلة عملية السلام بوساطة الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والهدف الذي تسعى أرمينيا إلى تحقيقه هو الحفاظ على الوضع الراهن للاحتلال وضم الأراضي المحتلة. وخلافا للمشاركة البناءة لأذربيجان، فإن رئيس وزراء أرمينيا يتعمد تقويض شكل ومضمون عملية التفاوض. إن تصريحه بأن "كراباخ هي أرمينيا" يضر بعملية المفاوضات بشكل خطير. وقد رفضنا ما يسمى بشروطه السبعة لأذربيجان باعتبارها غير مقبولة ولا أساس لها. وطرحنا شرطا واحدا فقط لتحقيق السلام. يجب أن تنسحب القوات المسلحة لأرمينيا من جميع الأراضي المحتلة في أذربيجان. والمجتمع الدولي قاطبة يقر بأن ناغورنو كراباخ جزء لا يتجزأ من أذربيجان.

وأعلن رئيس وزراء أرمينيا إنشاء ميليشيا مدنية تتألف من عشرات الآلاف من المدنيين الذين سيجبرون على القيام بأعمال عسكرية ضد أذربيجان. وزير الدفاع في أرمينيا يدعو إلى "حرب جديدة لأراضٍ جديدة". وتهدد أرمينيا أذربيجان بضرب المدن الكبرى والبنية التحتية المدنية الحيوية مثل خزان مياه مينغاتشيفير ومحطة سانغاشال، التي تعد واحدة من أكبر محطات النفط والغاز في العالم الواقعة بالقرب من باكو وتوفر الأمن في مجال الطاقة لعشرات البلدان.

وتقوم أرمينيا بتجنيد واستخدام المرتزقة والإرهابيين من مختلف البلدان ضد أذربيجان. أرمينيا دولة ترعى الإرهاب. لقد ارتكبت أرمينيا أكثر من 30 عملا إرهابيا في أذربيجان. ولدينا معلومات موثوق بها عن وجود منظمة "أسالا" الإرهابية الأرمينية في الأراضي المحتلة.

قتل الإرهابيون الأرمن 24 دبلوماسيا تركيا. وفي وقت لاحق، جرى تسليم فاروثان كارابيتيان، عضو منظمة "أسالا" الإرهابية الذي ارتكب عملا إرهابيا قتل خلاله العديد من الأشخاص من جنسيات مختلفة في مطار أورلي في باريس، إلى أرمينيا ثم عفا عنه رئيس أرمينيا. وعومل هذا الإرهابي معاملة الأبطال في أرمينيا.

وقد اعتمدت أرمينيا مؤخرا مذهبها العسكري العدواني والهجومي واستراتيجيتها الأمنية الوطنية. وتتضمن استراتيجية الأمن الوطني هذه أفكارا عنصرية وشوفينية و"معادية للأذربيجانيين".

إن تمجيد النازية هو سياسة الدولة في أرمينيا. فالجنرال النازي غاريغين نزده قد تحول إلى "بطل قومي". بعد الحرب العالمية الثانية. وكان قد اعتقل وحُكم عليه بالسجن لمدة 25 عاماً وتوفي هناك. وأقيم نصب تذكاري بارتفاع 6 أمتار تقريبًا لتخليد ذكراه في وسط عاصمة أرمينيا. ويتم تمجيد أعضاء عدد من المنظمات الإرهابية الأرمنية، مثل "أسالا"، في ذلك البلد.

والتصريحات المعادية للأذربيجانيين والاستفزازات التي تقوم بها القيادة الأرمينية تدل على أن أرمينيا تستعد لعدوان جديد ضد أذربيجان. وندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى حث أرمينيا على الامتناع عن أي عدوان عسكري آخر.

وستتحمل القيادة العسكرية – السياسية لأرمينيا كل المسؤولية عن التحريض على الاستفزازات وتصعيد التوترات.

ومما يؤسف له أن نشاط الرئيس المشارك لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم يحقق أي نتائج بعد. ويجب ألا تعقد المفاوضات لمجرد المفاوضات، بل أن تكون موجهة نحو أهداف وذات مغزى.

وقد شدد رؤساء الدول المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – فرنسا وروسيا والولايات المتحدة – في بياناتهم على أن الوضع الراهن غير مقبول. ونحن نرحب بهذه البيانات، ولكن البيانات لا تكفي. فنحن بحاجة إلى أعمال.

ومشاركتنا في عملية التفاوض التي استمرت زهاء 30 عاما دليل واضح على التزامنا بالسلام. وينبغي لجميع أعضاء مجموعة مينسك الأحد عشر أن يشاركوا في العملية بنشاط.

ووفقا لقرار مجلس الأمن 853 (1993)، يجب إعداد جدول زمني مستكمل لانسحاب القوات المسلحة الأرمينية من الأراضي المحتلة في أذربيجان. ويتعين على مؤسسات الأمم المتحدة المختصة المساهمة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وعودة النازحين الأذربيجانيين إلى أراضيهم الأصلية. إن قرارات مجلس الأمن ليست محددة زمنيا. وهذه القرارات تظل صالحة حتى يتم تنفيذها. وسوء تفسير قرارات مجلس الأمن أمر غير مقبول.

ويجب حل النزاع بين أرمينيا وأذربيجان على أساس السلامة الإقليمية لأذربيجان. إن السلامة الإقليمية لأذربيجان لم تكن أبدا ولن تكون موضوعا للمفاوضات. ويجب استعادة سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية بالكامل. إن ناغورنو – كاراباخ هي أراض أذربيجانية قديمة وتاريخية. كاراباخ هي أذربيجان.

ويساورنا قلق بالغ إزاء تزايد حالات توريد الأسلحة إلى أرمينيا، لا سيما بعد الاستفزاز العسكري لأرمينيا في مقاطعة توفوز الأذربيجانية. كانت الاشتباكات العسكرية النشطة على حدود الدولة قد توقفت في 16 يوليه/تموز. وفي اليوم التالي، بدءا من 17 تموز/يوليه وحتى أيلول/سبتمبر، شهدنا تسليم أكثر من ألف طن من المعدات العسكرية إلى أرمينيا بواسطة طائرات الشحن العسكرية. وإذا أخذنا في الاعتبار أن أرمينيا واحدة من أفقر بلدان العالم ولا تستطيع دفع ثمن أسلحة ببلايين الدولارات الأمريكية، فإننا نفترض أنها تحصل على الأسلحة مجانا.

إن تزويد المعتدي والبلد الذي ارتكب التطهير العرقي بالأسلحة يقوض إلى حد كبير مفاوضات السلام ويشجع الدولة القائمة بالاحتلال على التحريض على استفزازات عسكرية جديدة. وفي هذا السياق، نحث جميع البلدان على الامتناع عن تزويد أرمينيا بالأسلحة.

وبسبب العدوان على أذربيجان، لا تزال أرمينيا تواجه أزمة ديمغرافية واجتماعية واقتصادية عميقة. فقد تغير النظام في أرمينيا قبل عامين، ولكن الأيديولوجية الفاشية لهذه الدولة الفاشلة لم تتغير.

وحقوق الإنسان تُنتهك على نطاق واسع في أرمينيا. ويتعرض القضاة للضغط والابتزاز، ويُسجن الصحفيون ونشطاء المعارضة والمعارضون السياسيون من قبل النظام الاستبدادي. والواقع أن نظاما دكتاتوريا قد تأسس في أرمينيا.

وفُتحت قضايا جنائية ضد رئيسين سابقين لذلك البلد. ويُحتجز أعضاء البرلمان رغم حصانتهم.

وتوفي مهير ييجيازاريان، وهو صحفي وسياسي أرمني في السجن بعد إضراب عن الطعام في يناير/كانون الثاني 2019. ولكن لم يكن هناك أي رد فعل من المنظمات الدولية التي تتمثل مهمتها في مراعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وقد غضت هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية ومنظمة فريدوم هاوس وغيرها الطرف عن الأعمال الوحشية وغير الإنسانية التي يقوم بها النظام الاستبدادي في أرمينيا. وربما كان السبب في ذلك هو أن نظام باشينيان يموله ويدعمه سوروس الذي يرعى العديد مما يسمى بالمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

وقد وصلت العلاقات السياسية في هذا البلد إلى حد الأزمة. ويحكم البلاد أمراء الحرب على مدار 20 عاما. وتواصل القيادة السياسية الحالية ممارسة النظم السابقة. وليس ثمة احتمال لتنمية أرمينيا ما لم يتم إزالة عواقب العدوان العسكري على أذربيجان.

وكانت أرمينيا البلد الوحيد الذي عارض مبادرة عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة استجابة لجائحة فيروس كورونا، في حين أن الوضع في أرمينيا فيما يتعلق بالفيروس التاجي هو الأسوأ. ولم تعترض أرمينيا على هذه المبادرة إلا لأن أذربيجان هي التي أطلقتها. والاعتراض على مثل هذا المسعى هو نتاج فكر غير عقلاني. وهذا دليل آخر على سياسة "كراهية أذربيجان" التي سادت في أرمينيا وشجعتها الحكومة. إن الكراهية ضد الشعب الأذربيجاني تُغرس في نفوس جيل الشباب.

وعلى الرغم من الصعوبات الهائلة التي سببها الاحتلال الأرمني، تمكنت أذربيجان من بناء بلد مستقر وحديث وديمقراطي ومتعدد الثقافات. وتنمية الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان من بين الأولويات العليا لحكومتنا. وتُوفَّر جميع الحريات الأساسية بشكل كامل، بما في ذلك حرية التعبير وحرية الإعلام وحرية التجمع والحريات الدينية، فضلاً عن تنمية المجتمع المدني. لقد أطلقنا مبادرة واسعة للحوار السياسي قبل بضعة أشهر. وأيدت جميع الأحزاب السياسية الرئيسية هذه المبادرة. ومن شأن الحوار السياسي الذي بدأ بنجاح أن يساعد على تعزيز نظامنا السياسي ويخدم قضية التنمية المستدامة في أذربيجان.

واقتصاد أذربيجان يشهد تطورا سريعا، وتضاعف الناتج المحلي الإجمالي ثلاث مرات في السنوات السبع عشرة الماضية. وانخفض الفقر في أذربيجان من 49 في المائة إلى 5 في المائة في غضون 17 عاما. وتم بناء أكثر من 700 3 مدرسة أو تجديدها بالكامل في أذربيجان خلال السنوات السبع عشرة الماضية. ويقترب معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من 100 في المائة في بلدنا. وكبلد حقق تقدماً كبيراً في

تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كانت أذربيجان واحدة من الدول القليلة التي قدمت طوعاً مراجعات وطنية إلى الأمم المتحدة مرتين. وتأتي أذربيجان في المرتبة 54 من بين 166 بلداً في مؤشر أهداف التنمية المستدامة، وفقاً لـ "تقرير التنمية المستدامة لعام 2020".

وأذربيجان شاركت بنشاط في مشاريع الربط الإقليمي، مثل ممرات النقل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب والشمال الغربي، لتصبح أحد مراكز النقل والخدمات اللوجستية الرئيسية والموثوقة في أوراسيا. وكلفنا بتنفيذ خط سكة حديد باكو – تبليسي – كارس وميناء باكو للتجارة الدولية بقدرة مناولة 25 مليون طن. ووفقًا لتقرير التنافسية العالمية لمنتدى دافوس الاقتصادي لعام 2019 – من بين 141 دولة، جاءت أذربيجان في المرتبة 11 لـ "كفاءة خدمات السكك الحديدية"، والمرتبة 12 لـ "كفاءة خدمات النقل الجوي"، والـ 25 لـ "كفاءة خدمات الموانئ البحرية"، والـ 27 لـ "جودة البنية التحتية للطرق".

وأذربيجان عضو في نادي الفضاء الدولي. ولدينا في الوقت الحاضر ثلاثة سواتل، اثنان للاتصالات السلكية واللاسلكية وواحد لرصد الأرض. و 80 في المائة من سكاننا يستخدمون الإنترنت.

وقد شرعنا في اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة مشكلة نقص المياه العذبة بسبب تغير المناخ. وصدقت أذربيجان على اتفاق باريس، مع التزام طوعي بتحقيق تخفيض بنسبة 35 في المائة في انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2030 مقارنة بسنة الأساس لعام 1990. وفي أذربيجان، نستخدم محطات الغاز الطبيعي والطاقة الكهرومائية الصديقة للبيئة لتوليد الكهرباء.

والتعددية الثقافية هي أسلوب حياة لشعب أذربيجان. ونحن نقدم للعالم مثالا للتسامح والتعايش. وتدعم الأمم المتحدة "عملية باكو" التي أطلقتها أذربيجان في عام 2008 لتعزيز الحوار والتعاون بين العالم الإسلامي وأوروبا. وقد اعترفت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بالمنتدى العالمي للحوار بين الثقافات الذي يعقد في أذربيجان كل عامين باعتباره "منبرا عالميا رئيسيا لتعزيز الحوار بين الثقافات".

وعُقد المنتدى العالمي السابع لتحالف الأمم المتحدة للحضارات في أذربيجان في عام 2016. وعلاوة على ذلك، استضافت أذربيجان أول دورة ألعاب أوروبية على الإطلاق ودورة ألعاب التضامن الإسلامي الرابعة في عامي 2015 و 2017 على التوالي. وهذه الأحداث الرياضية هي إسهامنا الكبير في تعزيز التعددية الثقافية أيضا.

قام البابا فرنسيس بزيارة أذربيجان في عام 2016. وفي شباط/فبراير من هذا العام، زرت الفاتيكان وعقدت اجتماعا مع البابا فرانسيس. وخلال اجتماعنا، أشار البابا فرنسيس إلى أن أذربيجان "مثال حقيقي للتسامح".

وتولي أذربيجان أهمية كبيرة لترميم المعالم الدينية والمساجد والكنائس والمعابد اليهودية. وقمنا بتنفيذ مشاريع مشتركة لترميم المعالم الدينية والتاريخية في بلدان مختلفة.

لقد غيّرت جائحة الفيروس التاجي الوضع في العالم تماما، ونتيجة لذلك، ظهرت حقائق جديدة. في البداية، كان من المتوقع أن يؤثر الفيروس على الدول النامية. ومع ذلك، كان للوباء تأثير كبير على الدول المتقدمة النمو أيضا. ويُظهر ذلك مرة أخرى أن الفيروس لا يعترف بالحدود. ولا يمكننا التغلب على الوباء إلا من خلال الدعم المتبادل والجهود المشتركة.

وقد اتخذت أذربيجان تدابير وقائية في الوقت المناسب وضرورية لوقف انتشار الفيروس. وتحقيق أذربيجان للأهداف الإنمائية للألفية والتقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة قد مكننا من مكافحة الوباء بشكل فعال. وتم تطوير البنية التحتية للرعاية الصحية في أذربيجان وتجديدها بشكل كبير، مع بناء ما يقرب من 700 مستشفى ومرافق الرعاية الصحية أو تجديدها بالكامل في السنوات السبع عشرة الماضية.

وبفضل التدابير المتخذة، ظل وضع البلد مع كوفيد-19 تحت السيطرة. فحياة مواطنينا وصحتهم هي الأولوية بالنسبة لنا، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن الوباء.

وتم إطلاق حزمة التحفيز الاجتماعي – الاقتصادي التي تزيد قيمتها على ملياري دولار لضمان الاستقرار الاقتصادي، ومعالجة قضايا العمالة، وضمان استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي. وتغطي تدابير الإغاثة الاجتماعية ما يقرب من 5 ملايين شخص، أي نصف سكاننا.

وقد صنفت منظمة الصحة العالمية أذربيجان مثالا في مكافحة الوباء.

وقدمنا تبرعات لمنظمة الصحة العالمية بمبلغ 10 ملايين دولار في شريحتين متساويتين. وخُصصت الشريحة الثانية للدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز. وقدمت أذربيجان مساعدات إنسانية ومالية لأكثر من 30 بلدا فيما يتعلق بالفيروس التاجي.

وقد انتخبت أذربيجان، بقرار بالإجماع من جميع بلدان حركة عدم الانحياز البالغ عددها 120 بلدا، رئيسا لهذه الهيئة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، تولت أذربيجان رئاسة حركة عدم الانحياز خلال مؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء الدول والحكومات الذي عقد في باكو. وأكدت في بياني في مؤتمر القمة، على أن أذربيجان ستبذل قصارى جهدها للدفاع عن مصالح بلدان حركة عدم الانحياز. وستدافع أذربيجان عن العدالة وقواعد القانون الدولي.

وعقد مؤتمر القمة الاستثنائي لحركة عدم الانحياز استجابة للفيروس التاجي عن طريق التداول بالفيديو، بمبادرة منا في أيار/مايو 2020. وخلال تلك القمة، اقترحت عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة استجابة للفيروس التاجي على مستوى رؤساء الدول والحكومات. ودعمت هذه المبادرة أكثر من 130 دولة عضو في الأمم المتحدة.

وأعتقد أن الدورة الاستثنائية ستكون بمثابة إطار لمعالجة أثر الوباء على جميع المجالات، وستسهم في الجهود الرامية إلى القضاء على عواقبه.

إن مشاكل السلام والأمن الدوليين، وتأثير الوباء على بلدان العالم، تستدعي التضامن بين البلدان. وأريد أن أطرح عدة مقترحات لهذا الغرض:

إن الإصلاحات داخل المنظمات الدولية تأتي في الوقت المناسب بشكل خاص ولا بد منها في فترة ما بعد الجائحة. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لزيادة دور الأمم المتحدة ومكانتها على الصعيد العالمي وقدرتها على اتخاذ تدابير استجابة أكثر ملاءمة فيما يتعلق بتحديات العصر الحديث.

وعدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن يقوض هيبة الأمم المتحدة. ويجب إنشاء آليات تنفيذ لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

لقد أصـــبح اللاجئون والمشـــردون داخلياً أكثر الفئات ضـــعفاً في فترة الوباء. وعودة هذه الفئات الضعيفة إلى أراضيها الأصلية بأمان وكرامة تكتسب طابعاً ملحاً للغاية.

ومن الضـــروري ضـــمان القدرة على تحمل التكاليف والتوزيع العادل للقاح، في حين ينبغي لأقل البلدان نموا أن تحصـل عليه مجانا. وفي هذا الصـدد، ينبغي وضـع آليات إضـافية للرقابة. ويجب تحليل نطاق التأثير السلبي للوباء على تنفيذ البلدان لأهداف التنمية المستدامة بعناية، كما يجب إيجاد الحلول.

شكرا لكم على اهتمامكم.

جمهورية زامبيا (انظر A/75/PV.9، المرفق الثاني)

خطاب السيد إدغار شاغوا لونغو، رئيس جمهورية زامبيا

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة التاسعة للجمعية العامة

سعادة السيد فولكان بوزكير، رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة،

الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش

حضرات رؤساء الدول والحكومات،

أصحاب المعالي الوزراء؛

السادة رؤساء المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الأخرى؛

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة

اسمحوا لي أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئة سعادة السيد فولكان بوزكير على تولي رئاسة الدورة العادية الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأنا متفائل بأن ثروة سعادتكم من المعرفة والخبرة كدبلوماسي وبرلماني سوف تخدمنا بشكل جيد حقا خلال الدورة الخامسة والسبعين.

وأود أيضا أن أعرب عن خالص تقدير زامبيا لسعادة البروفيسور تيجاني محمد – باندي على قيادته القديرة خلال الدورة الرابعة والسبعين.

السيد الرئيس،

إن موضوع هذه الدورة، "المستقبل الذي نريده، الأمم المتحدة التي نحتاجها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف – مواجهة Covid-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال" يتيح لنا فرصة لتقييم النهج المتعددة الأطراف القائمة للتصدي للتحديات التي تؤثر على شعوبنا.

إن جائحة "كوفيد–19" لم تدمر الاقتصادات وتفاقم الفقر فحسب، بل أظهرت لنا أيضا مدى ترابط عالمنا وتكافله، وكيف يجب أن نعمل معا للاستجابة بفعالية لهذه التحديات التي تواجهنا اليوم.

وفي ظل هذه الظروف، تجلت الفرصة على الحاجة إلى تعظيم مزايانا النسبية، فضلا عن تبادل الخبرات والابتكارات والمعارف المحلية لاستخدامها لتحسين سبل عيش شعبنا. وما زلت واثقا من أننا نستطيع معا التغلب على هذا الوباء على نطاق عالمي بفضل الجهود المتضافرة ووحدة الهدف.

وسيتطلب المشهد ما بعد الفيروس التاجي اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان الانتعاش وإرساء أساس متين لعالم أفضل.

وبناء على ذلك، تؤيد زامبيا النداءات الموجهة للقيام بتدخلات رئيسية مثل: (1) تخفيف عبء الديون و/أو إلغائها للدول الأعضاء النامية؛ (2) تعزيز التعاون في مجال البحوث المتعلقة بالتطعيم وعلاج المرضى للشفاء من COVID-19؛ (3) تعبئة الموارد من المجتمع المحلي والدولي.

السيد الرئيس،

قبل ظهور الجائحة، كان الشـــباب بالفعل أكثر عرضـــة للبطالة بثلاث مرات مقارنة بنظرائهم البالغين. وفي حين أن الوباء يدفع الاقتصـاد العالمي إلى أزمة أعمق، فإن جيل الشـباب يتعرض مرة أخرى لخطر تحمل وطأة البطالة الجماعية ونقص الحماية بشكل غير متناسب.

وفي هذا الصدد، أود إبلاغكم أن الحكومة الزامبية أطلقت برنامجا متعدد القطاعات لتمكين الشباب من أجل دعم رواد الأعمال الشباب. وقد ساعد النهج المتعدد القطاعات على ضمان تعميم البرامج والأنشطة الرامية إلى تمكين الشباب وإيجاد فرص عمل لهم في جميع القطاعات.

السيد الرئيس،

في عام 2015، تعهدنا نحن أعضاء الأمم المتحدة بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب وتحويل العالم إلى مسار ازدهار التنمية المستدامة للجميع. وهذا الالتزام لا يزال حيا بالنسبة لمعظمنا.

وعلى الرغم من أن الطريق أمامنا حافل بالتحديات، ينبغي لنا ألا نتوانى أو نسـتسـلم لأي تشـكك بشأن التنفيذ المعجل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ومن جانبها، فإن حكومة جمهورية زامبيا، التي تعمل بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين مثل القطاع الخاص والجمعيات الأهلية، قامت بتطوير إطار التنســـيق الوطني لأهداف التنمية المســـتدامة لتوجيه التنفيذ والرصـــد والإبلاغ عن أهداف التنمية المســـتدامة ودمجها في خطة التنمية الوطنية للبلد.

السيد الرئيس،

ما فتئت زامبيا تدعم الجهود الدولية الرامية إلى حل النزاعات بالوسـائل السـلمية من خلال الدعوة والدعم لبعثات حفظ السلام. ولا تزال زامبيا عنصرا نشطا في عمليات حفظ السلام وبناء السلام في المنطقة.

وفي هذا الصـــدد، نود أن نحث الأمم المتحدة على أن تظل حازمة في أداء واجبها المتمثل في حماية المسـتضـعفين، وأن تضـاعف جهودها من أجل إقامة عالم أكثر سـلما. وهذا هو الأسـاس الراسـخ لمؤسسة الأمم المتحدة، كما توخاه ميثاقها.

السيد الرئيس،

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لمؤسستنا العظيمة، لا يسعنا إلا أن نخلُص إلى أن أهمية الأمم المتحدة وحاجة البشرية المستمرة إليها أمر لا جدال فيه. وفي هذا السياق، نحتاج إلى تنشيطها حتى تتمكن من تحقيق المثل العليا التي أنشئت من أجلها.

أشكركم.

جمهورية غينيا الاستوائية (انظر A/75/PV.9، المرفق الثالث)

خطاب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة التاسعة للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية]

السيد الرئيس،

حضرات السادة رؤساء الدول والحكومات،

السيد الأمين العام،

أصحاب الجلالة، أيها المندوبون الأعزاء،

السيدات والسادة،

أود في البداية أن أهنئ سعادة السيد فولكان بوزكير، ممثل جمهورية تركيا، على انتخابه بالإجماع رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والسبعين. وأرجو أن تطمئنوا، سيدي الرئيس، إلى دعم جمهورية غينيا الاستوائية وتعاونها.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني وتقديري لسلفكم، سعادة السيد تيجاني محمد – باندي، ممثل جمهورية نيجيريا الاتحادية الشقيقة، على قيادته وعمله الرائع في وقت حساس للغاية. ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه الجديدة.

كما أود أن أشيد بالأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، لإسهامه في السعي من أجل السلام والتنمية في العالم. ويشاء القدر أن يتزامن احتفالنا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء منظمتنا العظيمة مع أكبر كارثة صحية كان على البشرية أن تواجهها في السنوات الأخيرة، وهي جائحة فيروس كورونا.

لقد دخل وباء كوفيد-19 حياتنا بغتة، مع عدد كبير من الضحايا من البشر إضافة إلى الأضرار الجانبية التي لا تحصى للاقتصاد العالمي. وعلى البشرية أن تبدي تضامنها، لأننا أقوى عندما نعمل معا، ونتعاون مع بعضنا البعض ونتشاطر خبراتنا. والتعاون المعزز هو وحده الذي سيقودنا إلى القضاء على هذا الوباء.

إن COVID-19 هو عدو لنا جميعا ويجب محاربته على هذا النحو. ولا يكفي القضاء عليه – فمن المهم بنفس القدر الاتفاق على تدابير للتعجيل بالانتعاش ما بعد COVID-19، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات طارئة لتسريع النمو وتمكينه وتحفيز الاقتصاد بهدف العودة السريعة إلى الحياة الطبيعية، دون أن نترك أحدا يتخلف عن الركب. وهذا يتطلب أيضا جهودا مشتركة، وفي هذا الصدد، نتفق مع الأمم المتحدة في دعوتها إلى استجابة عالمية للأزمة.

السيد الرئيس،

لقد كانت الوحدة والتضامن عاملين حاسمين قبل 75 عاما عندما أنشئت الأمم المتحدة استجابة لنتائج الحرب العالمية الثانية. كان المنتصرون في الحرب، رغم مصالحهم المتضاربة، قادرين للحظة على

الاتحاد ووضع خلاص العالم وتحريره أمام مصالحهم الخاصة، التي كانت أولوية وضرورة مطلقة بسبب الضرر والدمار الذي سببته الحرب. وتمكنوا من إنشاء هذه المنظمة العظيمة بهدف وقاية العالم من ويلات الحرب.

إن ميثاق الأمم المتحدة هو أساس القانون الدولي وتعددية الأطراف، اللذين أثبتا أنهما أفضل الأدوات لمواجهة تحديات البشرية وجعل كوكبنا مكانا أكثر عدلا وازدهارا وسلما. ولا توجد بدائل مجدية لتعددية الأطراف، ولا لسيادة روح الميثاق.

لقد انقضى خمسة وسبعون عاما، ومن الواضح أن العالم لم يعد هو نفسه، ولكن لا تزال قيم الميثاق وروحه قائمة. وفي حين اضطلعت الأمم المتحدة بدور هام في حل العديد من النزاعات، فإنها كانت مفيدة في الكفاح من أجل إنهاء الاستعمار، وعالجت الأزمات الإنسانية في العديد من مناطق العالم.

في الوقت نفسه، من المهم أن تتكيف الأمم المتحدة مع الأزمنة والحقائق الراهنة. ويجب إصلاحها على أساس العدالة والمساواة والتضامن. ونحن نؤيد الإصلاحات التي يضطلع بها الأمين العام، والتي يجب أن تقود المنظمة إلى أن تكون أكثر فعالية وأكثر مرونة وأقرب إلى الناس ومشاكلهم. ويجب إصلاح الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ونحن بحاجة إلى جمعية عامة منشطة ولها تأثير أكبر على الدول الأعضاء.

لكن الجهاز الذي يصور على أفضل وجه الجمود الحالي للأمم المتحدة هو مجلس الأمن، الذي من الواضح أنه لم يعد يعبر عن واقع عالم اليوم. لذلك، تظل غينيا الاستوائية متمسكة تماما بالمطالب الواردة في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت، اللذين ينصان، باختصار، على أنه يجب عدم الاستهانة بأفريقيا أو حرمانها بأي شكل من الأشكال. ويجب إصلاح المظالم التاريخية ضد القارة الأفريقية. ومن المفارقات أنه بينما تشكل القضايا الأفريقية 75 في المائة من جدول أعمال مجلس الأمن، فإن صوت أفريقيا مخنوق وخفيض في ذلك الجهاز عندما يتعلق الأمر بمعالجة المسائل ذات الأهمية الحيوية للقارة.

السيد الرئيس،

تؤمن غينيا الاستوائية إيمانا راسخا بركائز الأمم المتحدة الثلاث، وهي التنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن، التي ألهمت توجهنا السياسي عند تصميم البرامج التي توجه عملنا السياسي. ولذلك، فإننا ندافع عن سيادة القانون الدولي، الذي يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة. والميثاق هو نتاج قواعد متفق عليها بشكل مشترك تقوم على المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سلامتها الإقليمية. وأي سوء تفسير لتلك المبادئ يؤدي مباشرة إلى المواجهة. وينبغي حل الصراعات والمنازعات الدولية بالوسائل السلمية ووفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي.

ويجب على جميع الدول أن تمتنع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة دولة أخرى أو استقلالها السياسي، أو عن أي عمل آخر يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

في كانون الأول/ديسمبر 2019، انتهت ولاية غينيا الاستوائية كعضو في مجلس الأمن، حيث سُمع صوتها عاليا وواضحا. وكان يُنظر إلى إسهام بلدنا على قدم المساواة مع أهم بلدان العالم في البحث عن حلول للقضايا الرئيسية المتعلقة بالسلم والأمن والاستقرار الدوليين. وقد أسهمنا بشكل مستقل وفعال في

مكافحة دوافع النزاعات في العالم، بما في ذلك ظواهر مثل المرتزقة، فضـــلا عن القيام بدور في تهدئة كثير من الحروب وحلها.

إن خروجنا من مجلس الأمن لا يعني بأي حال من الأحوال أننا تخلينا عن أهدافنا؛ بل على العكس من ذلك، أكدنا عليها من جديد، وسنستخدم الخبرة القيمة التي اكتسبناها لمواصلة الكفاح من أجل السلم والأمن والازدهار لصالح العالم قاطبة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يوحد جهوده لمســاعدة أفريقيا على تنفيذ خطة التنمية المســتدامة لعام 2030 إلى جانب خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063؛ وبدء العمل في بناء الهياكل التحتية في مجالات الصحة والتعليم والاقتصاد والتجارة؛ والتركيز على معالجة المشاكل التي تواجه أفريقيا في مجالات الشباب والنساء واللاجئين والعمالة بغية تحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأفريقية.

وينبغي لمجلس الأمن أن يعزز الاتصال والتنسيق مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛ وأن ينشئ آليات للتخطيط المشترك وصنع القرار والتقييمات والإحاطات الإعلامية؛ وأن يقوم بعمل مشترك في مجالات الإنذار المبكر والاستعراض الاستراتيجي للولايات وتصميمها ونشرها من أجل تعزيز التعاون.

السيد الرئيس،

الحقيقة المحزنة هي أن معظم النزاعات التي تؤثر على العالم لا تزال نشطة، بما في ذلك النزاعات الطويلة الأمد مثل الحالة في سوريا، والاشتباكات في ليبيا، والحرب في اليمن، والنزاع العربي – الإسرائيلي، والحالة في أفغانستان، وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، والصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحرب في الصــومال. ولا تزال هذه الصــراعات، في جملة أمور، دون حلول واضــحة وعادلة، وتتفاقم بفعل ظواهر مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونهب الموارد الطبيعية.

بل إننا نشعر بقلق أكبر إزاء الحالة في منطقة الساحل، حيث لم يتحقق الاستقرار الضروري في الحالة، رغم الجهود الكبيرة المبذولة، مما حال دون تحقيق هذه المنطقة المضـــطربة من أفريقيا أقصـــى إمكاناتها التي لا يمكن إنكارها.

وترى غينيا الاستوائية أنه لا ينبغي إجراء تغييرات سياسية إلا بالوسائل الديمقراطية، وأن استخدام القوة لتحقيق الأهداف السياسية أمر غير مقبول.

وسيكون للاستقرار في أفريقيا تداعيات في جميع أنحاء العالم. وإذا لم تنجح أفريقيا في حل مشاكلها بشكل مرض، فلن تتمكن القارات الأخرى من تحقيق الاستقرار المستدام – على سبيل المثال، الآلاف من شبابنا يخاطرون بأرواحهم في رحلات محفوفة بالمخاطر للهجرة إلى شواطئ أخرى. وإنكار العولمة الواضحة في العالم لن يؤدي بنا إلا إلى إدامة المشاكل المشتركة التي تتطلب جهودنا المشتركة.

السيد الرئيس،

غينيا الاســتوائية تطالب برفع الحصــار الاقتصــادي والمالي والتجاري المفروض على كوبا حتى تتمكن هذه الدولة من الاستفادة المثلى من إمكاناتها الهائلة وتلبية احتياجات شعبها.

وتســتحق ظاهرة تغير المناخ نفس الاهتمام من المجتمع الدولي. وكان لها بالفعل آثار مدمرة على حياتنا في شكل أعاصير وزوابع وحرائق وفيضانات، في جملة أمور. وتدهور البيئة يؤثر سلبا على العديد

من الأنشطة التي تدعم جزءا كبيرا من شعبنا، ولذلك يجب أن نعبئ أنفسنا على وجه السرعة لإيجاد حل دائم ومستدام لهذه الظاهرة.

وفي الختام، سيدي الرئيس، نأمل أن يختار العالم طريق التضامن. وإذا اتحدنا في جهودنا – التي لا يستهان بها بأي حال من الأحوال – وركزناها في الاتجاه الصحيح، يمكننا أن نجعل من عالم اليوم مكانا أفضل وأن نكفل مستقبلا سلميا واعدا للأجيال الحالية والمقبلة.

شكرًا جزيلاً.

جمهورية هايتي (انظر A/75/PV.9، المرفق الرابع)

خطاب السيد جوفينيل مويس، رئيس جمهورية هايتي

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة التاسعة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

السيدات والسادة من جميع الرتب والألقاب،

المندوبون الموقرون،

اسمحوا لي في البداية أن أثني على سعادة السيد فولكان بوزكير، ممثل تركيا، لانتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين. والتصويت بالإجماع هو رمز للاعتراف وضمان لنجاح عمل الجمعية العامة في هذه الدورة العادية.

وأود أيضا أن أثني على العمل الرائع الذي قام به سعادة السفير تيجاني محمد – باندي، الذي قاد أعمال الدورة الرابعة والسبعين بمهارة كبيرة، على الرغم من الصعوبات المتصلة بوباء الفيروس التاجي.

وفي الوقت نفسه، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على مبادراته الشجاعة والطموحة الرامية إلى تعزيز فعالية وكفاءة منظومة الأمم المتحدة من أجل الصالح العام لكوكبنا.

السيد الرئيس،

يواجه عالمنا حالياً أزمة صحية كبرى سببتها جائحة فيروس كورونا. إن العواقب المتعددة الأبعاد للفيروس، إلى جانب الصراعات الجديدة والحروب غير المتكافئة والإرهاب والتطرف العنيف، والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية العالمية، وتغير المناخ، تتطلب استجابتنا.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، نحتاج إلى نظام متعدد الأطراف أكثر تماسكا وفعالية يمكّن الدول الأعضاء في هذه المنظمة من وضع استراتيجيات لمواجهة التحديات وتحقيق الرؤية الشاملة لمستقبل أفضل للجميع، وفقا للإعلان الخاص بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة بشأن المستقبل الذي نريد.

السيد الرئيس،

ليس من قبيل الصدفة أن "القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي جميع أنحاء العالم" هو الهدف رقم 1 من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ومن المؤسف أن نلاحظ أن الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف الرئيسي بعيدة كل البعد عن تلبية الاحتياجات الحقيقية. وحتى يومنا هذا، لا تزال نسبة كبيرة من سكان العالم تعاني من الفقر والجوع. ولن نتمكن من عكس هذا الاتجاه بدون تعبئة واسعة للموارد المالية.

ولا تزال هناك فجوة هائلة بين الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا والإجراءات الجارية للقضاء على الفقر في العالم. وقد تلقت هايتى عدة بلايين من الدولارات كمعونة من المجتمع الدولي خلال السنوات العشر الماضية.

بيد أن ظروف معيشة الهايتيين لم تتحسن. وبلايين الدولارات التي أنفقت كثيرا ما لا تأخذ في الحسبان أولوياتنا أو احتياجاتنا أو حتى استراتيجيتنا لمكافحة الفقر.

ومن منظور التنمية المستدامة، ندعو المانحين وجميع البلدان الصديقة إلى إجراء تحليل نقدي للمعونة الدولية المقدمة إلى هايتي من أجل تقييم فعاليتها.

إننا نريد مشاريع تتكيف مع احتياجاتنا وتستجيب لأولوياتنا وتتيح لنا تنفيذ التنمية الاقتصادية التي تركز على الناس وعلى الإنتاج الوطني وعلى تعزيز قدرات مؤسساتنا. نريد مشاريع لها تأثير إيجابي على الفقر وتدمج القضايا الاجتماعية والبيئية في البلاد.

وقد بدأ بعض المانحين يدركون الحاجة إلى الاتساق مع إرادة حكومة جمهورية هايتي في اختيار أولوياتها. ونحن نهنئهم على ذلك.

السيد الرئيس،

يفصلنا 10 سنوات عن الموعد المستهدف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وقد أحرزت بلدان عديدة بالفعل تقدما كبيرا نحو تحقيق هذا الهدف.

ولا يزال آخرون متخلفين عن الركب، رغم جهودهم. وفي هايتي، لا تزال احتياجاتنا الطارئة والانتعاش والتنمية الطويلة الأجل هائلة، وتتطلب استثمارات متسقة في عدة مجالات. ومن حيث يقف بلدي حاليا، فإن السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة يمثل تحديا رئيسيا.

ويجب بذل جهود كبيرة ومتواصلة في المجالات ذات الأولوية مثل الطرق والبنية التحتية الزراعية والكهربائية والرقمية والموانئ والمطارات، والتعليم والتغطية الصحية، والإسكان الاجتماعي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وإعادة التحريج وحماية البيئة وإحياء الإنتاج الزراعي، وتعميم الحصول على الطاقة من المصادر المتجددة، والوصول الشامل إلى الائتمان، لا سيما للشباب والمزارعين.

السيد الرئيس،

إنني أدرك تماما مسؤوليتي عن كفالة تهيئة الظروف الأساسية لضمان أمن هايتي واستقرارها وتنميتها على المدى الطويل. وحكومتي، التي تواجه أزمة اجتماعية واقتصادية معقدة والاستقطاب المفرط والعنيف للطبقة السياسية منذ عدة أشهر حتى الآن، لن تكون قادرة على التعامل معها بمفردها. وجمهورية هايتي سوف تتعافى، ولكن بدعم مستمر ومتسق وفعال وجيد التنسيق من المجتمع الدولي.

واليوم، جُرِّدت جمهورية هايتي من مؤسسة لا غنى عنها لسلاسة إداء الديمقراطية، وأعني برلمانها. وقد أنشأنا مجلسا انتخابيا مؤقتا جديدا لإجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة تتسم بالمصداقية والشفافية والشمول.

إن جمهورية هايتي، وفاء منها لتقاليدها التاريخية، ما فتئت تسعى جاهدة إلى تعزيز قيم ومبادئ الحريات العالمية والسلام الدائم والتعاون بين الأمم في جميع أنحاء العالم والدفاع عنها.

وفي هذا الصدد، ما زال بلدي يقف إلى جانب الدول الأعضاء في المجتمع الدولي التي ترغب في بناء نظام عالمي أكثر عدلا وتوازنا، وفقا للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ومن هذا المنطلق، أرحب بمبادرة الأمين العام، الذي قدم مقترحات ذات صلة لإصلاح المنظمة. وأشجعه على تكثيف جهوده لتعزيز الأمم المتحدة حتى تتمكن من مواكبة التحديات الجديدة للقرن الحادي والعشرين.

وتحقيقا لتلك الغاية، أشجع الدول كافة على الالتزام بتطوير فهم مشترك واتخاذ إجراءات جماعية في مكافحة جائحة فيروس كورونا، بل والتعجيل بتنفيذ برامج العمل بما يتماشى مع الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان.

إلى الدول الأعضاء،

إنني إذ أتقدم بخالص التعازي إلى البلدان التي تضررت كثيرا جراء هذا الوباء، أود أن أشكر جميع البلدان الشريكة التي ساعدت دولة هايتي على إدارة الوباء بشكل أفضل، ولا سيما جمهورية الصين (تايوان).

لقد آن الأوان لكي يعترف العالم بحق هذه الدولة في الوجود وأن تتبوأ مكانها الصحيح في المحافل الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة.

ختاما، سيدي الرئيس، وفي هذه المناسبة الاستثنائية، أود أن أدعو أعضاء الجمعية العامة إلى التفكير والتأمل في هذا الاقتباس المقتضب، وإن كان حاسما، لقائله ويلفريد جنكز عن مستقبل السلام والتنمية والأمن في العالم: "إن الاختيار بسيط وإن كان وحشيا: إما أن نعيش معا، أو نهلك معا".

أشكركم.

جمهورية فييت نام الاشتراكية (انظر A/75/PV.9، المرفق الخامس)

خطاب السيد نغوين فو ترونغ، رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة التاسعة للجمعية العامة

[الأصل: بالفيتنامية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

سعادة السيد فولكان بوزكير، رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة،

معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة،

السيدات والسادة،

أود أن أهنئكم، سعادة السيد فولكان بوزكير، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والسبعين. وإنني على ثقة تامة بأن دورتنا هذه ستنجح في ظل قيادتكم المتمرسة والمقتدرة.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري للإسهامات الهامة التي قدمها سعادة السيد تيجاني محمد – باندي، رئيس الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، والأمين العام أنطونيو غوتيريش، على الرغم من التحديات الهائلة التي يفرضها وباء "كوفيد-19".

السيد الرئيس،

نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وندخل العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين في ظروف استثنائية.

ولأول مرة في التاريخ، لا يستطيع قادة الدول الأعضاء الاجتماع في المناقشة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة. غير أن هذا لا يقلل من عزمنا وقدرتنا على التداول والبحث عن حلول للمسائل ذات الاهتمام المشترك.

وأنا أردد تقييم الأمين العام بأننا نواجه أكبر التحديات منذ ولادة الأمم المتحدة، ولا سيما آثار وباء "كوفيد-19" على الاقتصاد والمجتمع والسياسة، والأهم من ذلك كله، على الحياة البشرية.

السيد الرئيس،

وإزاء هذه الخلفية، أرحب بموضوع دورتنا: "المستقبل الذي نريد، والأمم المتحدة التي نحتاجها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف – مواجهة COVID-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال". اسمحوا لي أن أشاطركم بعض أفكاري على هذا الخط.

أولا، يجب تعزيز الآليات العالمية والإقليمية المتعددة الأطراف. إننا بحاجة إلى أمم متحدة متماسكة وشاملة حقا، حيث يمكن لكل عضو، كبيرا كان أو صغيرا، غنيا أو فقيرا، أن يكون له صوت في تقرير المسائل ذات الاهتمام المشترك. ويجب أن تكون الأمم المتحدة بمثابة "حاضنة" لمبادرات التعاون المتعدد الأطراف من أجل السلام والتنمية والازدهار. وينبغي إجراء المزيد من الإصلاحات لتحويل الأمم المتحدة إلى منظمة أقوى وأكثر فعالية قادرة على أداء دورها في تنسيق مصالح وسلوكيات الدول في مواجهة التغيرات الهائلة في عصرنا.

ثانيا، يجب التمسك بميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي والنهوض بها، باعتبارها قواعد سلوك لجميع البلدان في العلاقات الدولية المعاصرة. ويجب أن نكون حازمين ومثابرين في دفع علاقات التعاون والصداقة إلى الأمام لمواجهة النزاع والعداء. ويجب أن نؤثر الحوار على المواجهة، والتسوية السلمية للنزاعات على أعمال الفرض الأحادية الجانب. ومن هذا المنطلق، تدعو فييت نام إلى رفع الجزاءات الأحادية الجانب التي تؤثر سلبا على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للبلدان وعلى سبل عيش الناس، ولا سيما الحصار المفروض على كوبا.

ثالثا، إن وباء "كوفيد-19" يشكل تحذيرا صارما لنا جميعا، يتطلب التزامات وإجراءات أقوى لتعزيز التنمية المستدامة والشاملة للجميع والتي تركز على الإنسان. وينبغي أن تظل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إطارا لتعاوننا للتغلب على هذا الوباء من أجل الانتعاش المستدام. وينبغي أن تكون سياساتنا وأعمالنا في صميم مصلحة شعبنا، حتى لا يتخلف أحد، ولا بلد، عن الركب. وينبغي أن تتلقى البلدان النامية المساعدة المالية، والتيسير التكنولوجي والتجاري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

قبل خمسة وسبعين عاما، في 2 أيلول/سبتمبر 1945، أصدر الرئيس هو شي منه إعلان الاستقلال الذي أعلن ولادة جمهورية فييت نام الديمقراطية (جمهورية فييت نام الاشتراكية الآن). ومنذ تلك الأيام الأولى، بعث الرئيس هو شي منه، في مناسبات متعددة، رسائل إلى الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، معربا فيها عن رغبة فييت نام في أن تصبح عضوا في المنظمة. وفي حين لم يصبح هذا الطموح حقيقة إلا في عام 1977، فإن كفاح فييت نام الطويل والعنيد من أجل نيل الاستقلال الوطني والسيادة والسلامة الإقليمية والدفاع عنها كان إسهاما ملموسا في الحركة العالمية من أجل السلام والديمقراطية والتقدم الاجتماعي – وهي في نهاية المطاف نفس الأهداف النبيلة التي تصبو إليها الأمم المتحدة. واسمحوا لي أن أغتنم هذه المناسبة، نيابة عن الشعب الفييتنامي، لكي أعرب عن عميق امتناننا للبلدان والأصدقاء الدوليين على دعمكم السخي لكفاحنا العادل في السابق من أجل الاستقلال الوطني والتنمية الوطنية الحالية.

كانت فييت نام في الماضي بلدا فقيرا ومتخلفا دمرته الحرب، وخنقه الحصار. وبعد خمسة وثلاثين عاما من الإصلاحات الاقتصادية، برزت فييت نام بوصفها بلدا ناميا متوسط الدخل، وهي تهدف إلى أن تصبح بلدا صناعيا مرتفع الدخل بحلول عام 2045. وفي مجال مكافحة جائحة كوفيد-19 على الرغم من الصعوبات، سجلت فييت نام نتائج إيجابية وجديرة بالملاحظة. فقد نجحنا في احتواء الجائحة وفي الوقت الذي عملنا فيها على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. إن فييت نام، انطلاقا من حرصها على التضامن الدولي، وإدراكا منا بأنه لا يمكن دحر الجائحة إلا عندما ننتصر جميعا، شاركت في التعاون وتبادل الخبرات مع العديد من البلدان، بما في ذلك تقديم الدعم إلى أشد البلدان المتضررة من الجائحة، وشاركت في الجهود الدولية المشتركة.

تتبع فييت نام سياسة خارجية تقوم على الاستقلال والاعتماد على الذات، والتعددية والتنوع في العلاقات. وفييت نام، بوصفها شريكا موثوقا به، وعضوا فاعلا ومسؤولا في المجتمع الدولي، تعلق أهمية على عمل الأمم المتحدة، وما فتئت توسع أفاق تعاونها الشامل مع المنظمة. وستعمل فييت نام مع الدول الأعضاء لجعل الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية وشفافية وفعَّالية.

إن فييت نام، بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2020-2021، تشجع الحوار، وتعمل على تخفيف التوتر والمواجهة، وإيجاد حلول عادلة ومعقولة لقضايا السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. إننا نناصر تعددية الأطراف، واحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ونعزز العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وكون فييت نام، تتولى حاليا رئاسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2020، فإنها تعمل مع الدول الأعضاء الزميلة لبناء منطقة سلام وصداقة وتعاون، من أجل تحقيق رؤية الرابطة المتمثلة في مجتمع متماسك سياسياً، ومتكامل اقتصادياً، ومسؤول اجتماعياً. فنحن ملتزمون، مع البلدان في المنطقة وخارجها، بصون وتعزيز السلام والاستقرار والأمن البحري، والسلامة البحرية، وحرية الملاحة في البحر الشرقي (المعروف أيضا باسم بحر الصين الجنوبي)، وفقا للقانون الدولي، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982. ونهيب بجميع الأطراف المعنية ممارسة ضبط النفس، وتحاشي الأعمال الانفرادية التي من شأنها تعقيد الحالة، وتسوية المنازعات والخلافات بالوسائل السلمية مع الاحترام الواجب للإجراءات الدبلوماسية والقانونية.

السيد الرئيس

طيلة السنوات الـ 75 الماضية، بنت الدول الأعضاء بجهد كبير أمما متحدة لكي يسود السلام والتعاون والتنمية. ومن واجبنا أن نعزز وننعش أكبر منظمة متعددة الأطراف في العالم، لا سيما في مواجهة التحديات والفرص الهائلة في القرن الحادي والعشرين.

أشكركم على حسن استماعكم.

جمهورية زمبابوي (انظر A/75/PV.9، المرفق السادس)

خطاب السيد إمرسون دامبودزو منانجاجوا، رئيس جمهورية زمبابوي

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة التاسعة للجمعية العامة

سعادة السفير فولكان بوزكير، رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة،

أصحاب الجلالة،

أصحاب الفخامة، رؤساء الدول والحكومات،

معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة.

استهل بياني بتهنئتكم أيها السفير فولكان بوزكير، على انتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. إن زمبابوي لعلى ثقة بأن الجمعية العامة، تحت قيادتكم المقتدرة، ستتصدى بمهارة للتحديات التي تواجه منظمتنا وعالمنا في الوقت الحاضر.

أود أيضا أن أعرب عن خالص امتناننا لرئيس الدورة الرابعة والسبعين للجمعية، البروفيسور تيجاني محمد باندي، على اضطلاعه بمسؤولياته بمهارة خلال فترة ولايته.

نحتفل هذا العام باليوبيل الماسي لمنظمتنا، الأمم المتحدة. مما يبعث على الارتياح أننا ما زلنا نحدث تغييرا نوعيا في حياة العديد من الناس في جميع أنحاء العالم. للأسف عكرت صفو بهجتنا جائحة كوفيد-19 التي أبرزت مدى أهمية الوحدة والتعاون الفعال على الصعيد المتعدد الأطراف في بناء المستقبل الذي نصبو إليه.

لذلك، فإن موضوع هذه الدورة الخامسة والسبعين، "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامانا الجماعي بتعددية الأطراف - مواجهة جائحة كوفيد-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال"، موضوع مميز ومناسب إلى أبعد حد.

تقف البشرية اليوم عند مفترق طرق بينما نواجه تحديات معقدة لا تحترم أي حدود.

إن تعددية الأطراف تتهددها مخاطر متزايدة تتمثل في السعي الأعمى نحو مصالح ضيقة. ولذلك، يجب علينا أن نعزز العلاقات الودية فيما بين الدول وحسن النية على الصعيد الدولي، وأن نتمسك بالاحترام المتبادل، وأن نرفع من شأن المساواة بين الدول في السيادة.

أصحاب السعادة،

إن زمبابوي تسير على طريق جديد. حيث أن شأننا شأن الدول الأخرى في المنطقة، نواجه تحديات إنسانية بالنسبة لحالتنا، وقد تفاقمت تلك الحالة جراء الجزاءات غير القانونية، والأثر السلبي لتغير المناخ، وزادها تعقيدا تفشي جائحة كوفيد-19.

ومع ذلك، تواصل حكومتي تسجيل إنجازات ملحوظة نحو التنمية المستدامة التي لا تترك أحدا خلف الركب. وقد شهدت إصلاحاتنا المتعلقة باستقرار الاقتصاد الكلي خفضا في عجز ميزانيتنا إلى أقل من 10 في المائة، فضلاً عن تحقيق رصيد إيجابي في حسابنا الجاري، إلى جانب استقرار سعر الصرف الأجنبي واستقرار الأسعار.

يجري العمل حاليا على مشاريع رئيسية للهياكل الأساسية، مثل إصلاح وبناء مرافق الخدمات الصحية، والهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي، فضلا عن تشييد الطرق والسدود والجسور في جميع أنحاء البلد. وتتزايد الاستثمارات في قطاعات التعدين، والزراعة، والسياحة، والطاقة، والصناعة التحويلية.

نحن متفائلون بأن تنفيذ المرحلة الثانية من الإصلاحات المتعلقة بتسهيل ممارسة الأعمال التجارية سيساعد على زيادة تحسين تصنيفنا في قائمة البنك الدولي.

وبالمثل، فإن حكومتي حاسمة في توطيد دعائم المؤسسات الدستورية والديمقراطية، وسيادة القانون، بما في ذلك حماية حقوق الملكية. والتزام حكومتي بهذه المبادئ الأساسية لا يزال ثابتا. وبهذه الروح وتماشيا مع دستورنا، أبرمت حكومتي في تموز/يوليه من هذا العام، اتفاق التعويض العالمي مع مالكي المزارع السابقين. ونعول على دعم المجتمع الدولي ونواياه الطيبة، بينما نعبئ مواردنا لتنفيذ الاتفاق.

لقد فرغنا تقريبا من موائمة قوانيننا مع الدستور، بينما في الوقت نفسه يجري العمل على سن تشريعات جديدة لتعزيز مؤسساتنا. ومن الجدير بالذكر أن الزمبابويين عامة سيستفيدون من مجموعة الإصلاحات السياسية، ونعمل على ترسيخ احترامنا لحقوق الإنسان.

تولي إدارتي أهمية كبيرة لتعزيز الوحدة الوطنية والتماسك. إن ثقافة الحوار في جميع القطاعات آخذة في الترسخ، وإن الأنشطة والبرامج بفضل حوارنا مع الجهات الفاعلة السياسية المحلية تكتسب زخماً.

أقر مؤخراً، الأمين العام للأمم المتحدة والمفوض السامي لحقوق الإنسان؛ والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء بالآثار الضارة للجزاءات الاقتصادية غير القانونية المفروضة على بلدنا. هذه الجزاءات تشكل خرقا للقانون الدولي وتضر بقدرة زمبابوي على تنفيذ وتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة 2 و 3 و 8 و 9 و 17. لذلك، نهيب بالجمعية العامة أن تعلن بقوة معارضتها لهذه الجزاءات الانفرادية غير القانونية.

أؤكد لكم أن زمبابوي تواصل تنفيذ التدابير اللازمة لمكافحة جائحة كوفيد-19. وعلاوة على فرض إجراءات الإغلاق التدريجي، ووفقا للمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية، قدمت حكومتي أيضا حزمة حوافز اقتصادية بقيمة 18 مليار دولار زيمبابوي (حوالي 720 مليون دولار أمريكي).

ترحب زمبابوي بالنداءات التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية الدكتور تيدروس غيبريسوس بشأن معاملة لقاح جائحة كوفيد-19 بوصفه منفعة عامة عالمية ومراعاة التوزيع العادل للقاح، وإنشاء آليات تكفل الحصول على اللقاح على نحو متساوٍ.

ومما يثلج صدورنا التعاون الجاري بين الأمين العام للأمم المتحدة ومجموعة العشرين ومؤسسات بريتون وودز من أجل إيجاد حلول لديون البلدان النامية والقضايا ذات الصلة. ولئن كان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد أيدا تجميد الديون حتى نهاية العام، فلا بد من بذل المزيد من الجهود.

إن زمبابوي، بوصفها شريكا ملتزما بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ترحب ببدء عقد العمل. وبهذه الروح، استضفنا في شباط/فبراير 2020 المنتدى الإقليمي السادس للتنمية المستدامة في أفريقيا في شلالات فيكتوريا، حيث اعتمد المنتدى إعلان شلالات فيكتوريا بشأن عقد العمل من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا.

إننا إذ نمضي قدما على الدرب، نرى من الحيوي تعزيز نظم الصحة العامة، والتضامن الدولي والشراكات.

بينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في الأول من تشرين الأول/أكتوبر هذا العام، يسرني أن أبرز أن زمبابوي اتخذت خطوات رئيسية صوب تنفيذ إعلان بيجين. وتشمل هذه التدابير اعتماد دستور يراعي المنظور الجنساني، وإنشاء لجنة تُعنى بالمساواة بين الجنسين في زمبابوي، وسن عدة تشريعات لحظر جميع الممارسات التي تنتهك حقوق النساء والفتيات، من قبيل الإكراه على الزواج، وزواج الأطفال، والتمييز ضد المرأة في مسائل الميراث. وأنشأت حكومتي أيضا مصرفا للمرأة لتيسير حصولها على التمويل المشاريع والمشاريع التي تملكها النساء.

أصحاب السعادة،

لقد مر الآن أكثر من 15 عاما على اعتماد توافق آراء إزولويني، الذي أعيد تأكيده في إعلان سرت. ومن المؤسف للغاية أن إصلاح مجلس الأمن وتنفيذ مركز أفريقيا لم يتحققا. ولا يمكننا أن نستمر في وضع لا يتمتع فيه أكثر من 16 في المائة من سكان العالم بصوت في جهاز صنع القرار. وهذا قرار اتهام خطير لالتزامنا المعلن بتعددية الأطراف والمبادئ الأساسية للعدالة الطبيعية والإنصاف والمساواة.

إن السلام والأمن والاستقرار متطلبات أساسية للتنمية المستدامة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا في عملية شاملة تتسم بالالتزام والمسؤوليات المشتركة على قدم المساواة. ونحن نعول على المجتمع الدولي لتعزيز دعمه لجهود السلام. كما نتطلع إلى مزيد من التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين المستدامين وفقا للفصل الخامس من ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما في ضمان التنفيذ الفعال لحملة الاتحاد الأفريقي بشأن "إسكات أزيز رصاص البنادق".

إن تقرير المصير والاستقلال حقان أصليان وأساسيان ينبغي أن يتمتع بهما الجميع من دون تمييز. وندعو مجلس الأمن إلى زيادة جهوده من أجل إنهاء احتلال الصحراء الغربية.

كما تدعو زمبابوي الأمين العام إلى تعيين مبعوثه الشخصي للصحراء الغربية بدون مزيد من التأخير.

السيد الرئيس

أصحاب السعادة

السيدات والسادة.

أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام زمبابوي بالعمل من أجل عالم أفضل. فما من سبيل أفضل لتحقيق عالم سلمي ومستقر من الاحترام المتبادل، وتعددية الأطراف الحقيقية المدعمة بالإصلاحات التي

تمس الحاجة إليها، واحترام القانون الدولي. إن إعادة إلزام أنفســـنا بهذه المثل العليا ســـيمهد الطريق لإقامة العالم العادل الذي نتوق إليه جميعا.

أشكركم

جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية (انظر A/75/PV.9، المرفق السابع)

خطاب السيد فرانسيسكو غوتيريش لولو، رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة التاسعة للجمعية العامة

[الأصل: بالبرتغالية؛ والترجمة عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد]

سيادة الرئيس فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش؛

أصحاب السعادة،

أحيي جميع المشاركين، آملا أن يكون هذا الاجتماع الخاص خطوة حاسمة أخرى صوب البحث عن عالم أكثر إنسانية، يسوده السلم والأمن الدوليين، في بيئة تتسم بعلاقات عادلة ومتوازنة بين جميع الدول.

أهنئكم سيدي الرئيس على انتخابكم. وأتمنى لكم النجاح في فترة رئاستكم.

أقدر الولاية الناجحة للسفير تيجاني محمد – باندي حق قدرها خلال هذه الأوقات العصيبة. لقد أتيحت الفرصة لابن بلدي، إيمانويل تيلمان، للعمل في مكتبه إن ما اكتسبه من خبرة في العمل مع الرئيس سيظل كنزا يحتفظ به طوال حياته.

إن الموضوع الذي اختاره الرئيس يشكل تحديا. وبالنسبة لبلدي، هذا التزام حقيقي. باسم شعبي، أشكر وأشيد بجميع الموجودين في خط المواجهة، وأعرب عن التعازي لمن فقدوا أحبائهم.

إن ما استبد بالناس من خوف وعدم أمن، أديا إلى ضعف النظم الصحية واهتزاز شديد في النسيج الاجتماعي والاقتصادي، حيث فقدت الملايين من البشر فرص العمل. وفي 21 آذار/مارس، تأكدت أول حالة إيجابية في بلدي. وقبل إعلان حالة الطوارئ الأولى، اتخذ مواطنونا بالفعل إجراءات.

وفي مجال منع ومكافحة جائحة كوفيد-19، عملت الحكومة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية.

لقد أُغلقت الحدود، وأُنشئت وحدات للحجر الصحي والعزل، وشُكلت أفرقة لتوعية شعبنا.

إن إنشاء مركز متكامل لإدارة الأزمات مكَّن من العمل المنسق بين جميع القطاعات المشاركة في هذه المعركة.

كذلك كان من المهم ما تلقيناه من دعم من الشركاء الآخرين مثل الصين، وأستراليا، وكوبا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بالاقتران مع دعم الموارد البشرية والتبرع بالمعدات اللازمة لهذه المعركة. سجلت تيمور – ليشتي، منذ آذار/مارس، 27 حالة إيجابية، تعافت منها 26 حالة. وحتى الآن، لم يدخل أحد إلى العناية المركزة.

بصفتي رئيسا للجمهورية، وباتفاق صارم مع الحكومة، استفدنا من تأثير جائحة كوفيد-19، بوضع خطة لإنعاش الاقتصاد الوطني، مع اتخاذ تدابير في الأجل القصير والمتوسط والطويل. وهي وسيلة لوقف فقدان الوظائف والدخل.

نغتنم هذه الفرصة لتصويب ومعالجة نقاط الضعف الهيكلية.

ولعل اللقاح الذي سيتم إنتاجه يصبح منفعة عامة عالمية. انطلاقا من هذه الروح أيضا، فإن خطة الأمين العام، وصديقي العزيز أنطونيو غوتيريش، للتصدي لجائحة "كوفيد-19"، ومختلف المبادرات الرامية إلى تخفيف عبء الديون وتمويل التنمية، كلها جديرة بالذكر. وإنني مقتنع اقتناعا عميا بأن البشرية سوف تصمد أمام هذا التحدي بروح التضامن الحقة.

على الرغم من قسوة الجائحة، فإنها أتاحت لنا الفرصة لندرك بشكل متزايد أهمية أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لعام 2030.

إن التعاون والشراكات العالمية، على الصعيدين الإقليمي والوطني، في غاية الأهمية لبناء عالم مرن ومستدام وشامل للجميع.

انطلاقا من الروح المتمثلة في عدم تخلف أحد عن الركب، يجب أن نولي اهتماما لأقل البلدان نموا، علاوة على ذلك، لأشد البلدان ضعفا وهشاشة، والدول الجزرية الصغيرة النامية. نحن بلد في مرحلة ما بعد الصراع، وفي ظل روح التضامن، كانت تيمور – ليشتي الأساس لإنشاء تحالف من الدول الهشة، يعرف باسم مجموعة السبعة زائد، التي يوجد مقر أمانتها في ديلي.

تماشيا مع روح الإسهام في السلام والاستقرار في المنطقة، وفي سياق التحديات التي تواجهها أي دولة فيما يتعلق بإدماجها في المنطقة التي تجد نفسها فيها، يلتزم بلدي بعملية الانضمام إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي كتلة إقليمية يزيد عدد سكانها على 600 مليون نسمة.

سيادة الرئيس، سيداتي وسادتي،

إن عدم احترام الطبيعة تسبب في حدوث تغيرات مناخية ذات تأثير سلبي على البشرية. ويرتبط تدمير النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي بالأمراض الجديدة التي تفرزها جائحة كوفيد-19 مثالاً توضيحياً لها.

وهكذا، تعتقد تيمور – ليشتي أن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة يكرسان ويضعان الوسائل والقضايا الأساسية على الطريق المفضي إلى إعادة إعمار بلداننا.

حتى تكون الحياة ممكنة على كوكبنا، لا بد من احترام المسائل الحاسمة من قبيل التنمية الزراعة الأسرية، والاستخدام الرشيد والمخطط للموارد الطبيعية، ومكافحة التلوث، ورسم السياسات الذكية لحماية البيئة بمشاركة المواطنين.

بوصفي رئيسا للدولة، أعمل حاليا على تطوير برنامج في بلدي بعنوان: "غرس شجرة مقابل كل مواطن"، وهو برنامج يجري تنفيذه تدريجيا. تمنح رئاسة الجمهورية سنوياً جائزة سيرجيو فييرا دي ميلو إلى المواطنين الذين ساهموا في رفاه المجتمعات المحلية. في عام 2019، مُنحت الجائزة إلى منظمة المجتمع المدني التي قامت بتحريج مناطق المنغروف المتضررة، من أجل الحد من التلوث الناتج عن النفايات البلاستيكية، حيث اعتمدت البلاد سياسة إعادة التدوير ولدينا بالفعل وحدة صغيرة لمعالجة الزجاجات البلاستيكية من أجل إنتاج مواد التطبيق ذات الصلة مثل (الطوب لبناء المنازل والكراسي للاستخدام المنزلي).

السيدات والسادة

أدى الغزو والاحتلال الإندونيسي إلى نزاع طويل الأمد مما استعصى رصده. لقد كانت مشاركة الأمم المتحدة مهمة، وأصبحت قصة نجاح. واسمحوا لي أن أؤكد أن عملية المصالحة بين إندونيسيا وبلدي مثال لحسن الجوار والتعاون، على الرغم من الماضي المؤلم والمأساوي.

ما برحنا عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة منذ 18 عاما.

بوصفنا دولة ذات سيادة معترف بها دوليا، نسهم في تشكيل الأمم المتحدة التي نحتاج إليها لتصبح أحدث عما هي عليه. وترأس أحد مواطنينا المرموقين، وهو الرئيس السابق، خوسيه راموس هورتا، الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. وكان الهدف من الفريق تعزيز فعالية عمليات السلام.

وبوصفنا عضوا نشطا في الأمم المتحدة، قدّمنا إسهامنا في تعزيز الوعي بأهداف التنمية المستدامة. وقد بيَّنت تجربتنا الخاصة انه لا بد من وجود مؤسسات قوية للدول قادرة على مواجهة تحديات العصر الحديث وما تنطوي عليه من مخاطر. نحن مقتنعون بأن النزاعات الدولية يجب أن تُحل عن طريق التفاوض والحوار. وتمكن هذه الأدوات من تعزيز السلام اللازم للبشرية. ويساورنا القلق إزاء الزيادة الأخيرة في التوتر بشأن النزاع البحري في بحر الصين الجنوبي. وأقول بفخر إننا كنا أول بلد يستخدم آلية التوفيق الإلزامية التي تحض عليها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونهيب بجميع الأطراف المعنية حل خلافاتها عن طريق الحوار والمفاوضات بغية التوصل إلى حل سلمي.

نرى أن من الإنصاف أن ندعو إلى إنهاء الحصار الذي تعاني منه كوبا شعبا وحكومة. إن تضامن العلماء والأطباء والمهنيين الصحيين الكوبيين، في مكافحة جائحة كوفيد-19 جدير باحترامنا وإعجابنا.

تربطنا عرى التاريخ واللغة بالبلدان والشعوب التي تشكل مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. لقد تشرفنا برئاسة هذه المجموعة لمدة عامين. ويساورنا القلق إزاء العنف الإرهابي الذي يحيق بشمال موزامبيق، البلد الشقيق.

مرة تلو أخرى، نواجه جميعا العنف العنصري والجنسي. إننا ندافع بقوة عن المساواة بين الجنسين وحقوق الأقليات والشعوب الأصلية. ذلك أن العنصرية مقيتة وغير مقبولة على الإطلاق.

إن عام 2020 هذا آخر عام من العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. ونجد في الصحراء الغربية، أن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في الإقليم ما برحت هناك ثلاثة عقود تقريبا، ولكننا لم نشهد بعد تقدما مرضيا. ومن الملح تعيين مبعوث خاص للأمين العام للصحراء الغربية للإسراع في عملية المفاوضات بين الأطراف المتنازعة وإيجاد حل يضمن للشعب الصحراوي ممارسة حقه في تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقرارات الأخرى ذات الصلة.

أنشأنا علاقات دبلوماسية مع الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية. ونحن نؤيد الحل السلمي والتعايش بين دولتين في منطقة يكتنفها الصراع بدرجة كبيرة.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

أقول لكم بتواضع: أنا لدي خبرة في المعاناة والشدائد، ولكنني مقتنع اقتناعا عميقا بأننا بالعمل معا سنخرج أقوى وسننتصر بوصفنا مجتمعا بشريا.

جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية (انظر A/75/PV.9، المرفق الثامن)

خطاب السيد إيفاريستو دو إسبيريتو سانتو كارفالهو، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة التاسعة للجمعية العامة

[الأصل: بالبرتغالية؛ والترجمة عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد]

سعادة رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

معالي الأمين العام للأمم المتحدة

فخامة رؤساء الدول والحكومات الكرام

المندوبون الموقرون

السيدات والسادة

أصحاب السعادة

أود أن أبدأ ملاحظاتي بتهنئة السيد فولكان بوزكير على انتخابه رئيسا للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أعرب له عن كامل دعمنا خلال فترة ولايته، التي نتمنى أن تكون حافلة بالنجاحات.

حقا أن انتخابه يكرس اعتراف الدول الأعضاء في منظمتنا بالدور الذي قام به بلده على الساحة الدولية وبخبرته الواسعة. إننا لعلى يقين بأن هذا سيسهم إسهاما كبيرا في نجاح أعمال هذه الدورة، وسيمكنه من تحديد مسارات أفضل نحو حل القضايا الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي.

نود أيضا أن نعرب عن امتناننا للأستاذ تيجاني محمد باندي، ونهنئه على حكمته وتفانيه في إدارة دفة عمل الدورة الرابعة والسبعين.

أخيرا، لا يسعنا إلا أن نعرب عن تقديرنا للسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على ما يتحلى به من كفاءة وتفانٍ وحماس في قيادته لمنظمتنا.

إن الموضوع الذي اختير للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة وثيق الصلة باللحظة الراهنة التي نمر بها في عالمنا. نحن مقتنعون بأن تعددية الأطراف هي أفضل طريقة لنا لتوحيد جهودنا والتخفيف معا من آثار الأزمة الاقتصادية والمالية التي فرضتها جائحة كوفيد-19 على العالم.

نعتقد أن تعددية الأطراف ستمكننا من التغلب على التحديات الهائلة التي تواجه العالم. والواقع أن الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 التي تعصف بالعالم أظهرت لنا أن من الممكن لتضافر الجهود والتضامن الدولي مساعدتنا على التخفيف من آثارها البغيضة على الصعيد العالمي.

يجب ألا يحيد بصرنا عن الكفاح المستمر ضد الفقر. ونرى أن هذه هي أكبر آفة على البشرية، وإنها السبب الرئيسي للمجاعة، وتدهور التربة، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، والصراعات المسلحة، وتشريد السكان، وتدفقات الهجرة بين بلدان الجنوب والشمال، واستمرار الخسائر في الأرواح البشرية.

لذلك، نغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد تأييدنا لتجديد التعاون المتعدد الأطراف نيابة عن الشعوب التي نخدمها، وإن زيادة تعددية الأطراف، والتضامن، والفعالية في مكافحة آثار الفقر، وصون السلم والأمن الدوليين، كلها تمثل شرطا أساسيا للتنمية الشاملة والمستدامة.

وفي هذا الصدد، ما زلنا للأسف نرى بؤر توتر لا تبرح مكانها وذات تداعيات إنسانية كبيرة في جميع أنحاء العالم.

لا تزال الصراعات السياسية والعسكرية قائمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي جنوب السودان، وليبيا، ومنطقة الساحل، مع ظهور الجماعات الإرهابية، والأفعال الإرهابية التي ترتكبها حركة الشباب في شرق أفريقيا، وبوكو حرام في وسط وغرب أفريقيا.

نشعر بالقلق والجزع إزاء اندلاع العنف في مقاطعة كابو دلغادو الموزامبيقية، وندعو إلى زيادة مشاركة المجتمع الدولي في مكافحة الأعمال الإرهابية المأساوية في تلك المنطقة من موزامبيق.

لا تزال قضية الصحراء الغربية التي طال أمدها مصدر قلق لنا، وهي تتطلب منا جميعا مشاركة أكبر في البحث عن حل دائم في عملية المفاوضات المطولة هذه. ولذلك، نكرر دعوتنا إلى الأطراف المعنية باستئناف المفاوضات والتوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تبعث على القلق لدينا، في ضوء استمرار الأعمال العدائية بين إسرائيل وفلسطين، وكذلك الحالة في سوريا واليمن. لذلك، يجب أن نجد حلا وسطا ينهي الأعمال العدائية ويمهد الطريق أمام الحوار المفتوح والتفاوض من أجل التوصل إلى حل سياسي يفضي إلى سلام دائم في تلك المنطقة من العالم.

وفي رأينا إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ سنوات عديدة ما برح سببا آخر للقلق الشديد. ومن هذا المنطلق، تكرر سان تومي وبرينسيبي دعوتها إلى رفع هذه الجزاءات من أجل تمكين كوبا من التصدي لتحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدون قيود تفرضها الجزاءات الجائرة، والاستفادة القصوى من الفرص المتاحة في العلاقات التجارية على قدم المساواة مع الدول الأعضاء الأخرى في منظمتنا.

لا بد من أن ينصب اهتمامنا على التطرف العنيف، ولكن ليس على حساب التحديات الأخرى التي لا تقل أهمية بالنسبة للوجود البشري، وهي متجسدة في أهداف التنمية المستدامة، مثل مكافحة الفقر، وتغير المناخ، والقرصنة البحرية، من بين أمور أخرى.

السيد الرئيس

رؤساء الدول والحكومات الكرام

إن كوكبنا مكروب كربا عميقا جراء جائحة كوفيد-19 الناجمة عن فيروس كورنا الجديد، مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا تحصى على صحتنا وعلى الجانبين الاجتماعي والاقتصادي.

بالنظر إلى ارتفاع معدل الوفيات والآثار المدمرة لهذا المرض، وارتفاع معدل انتشـــاره، يجب أن نواصـــل اســـتخدام الآليات التي توفرها لنا تعددية الأطراف فيما يتعلق بالتضـــامن الدولي، من أجل تكثيف جهود مكافحة المرض، ومنع الخسائر البشرية، وإعادة إطلاق عملية التنمية الاقتصادية في بلداننا.

نغتنم هذه الفرصـــة لنعرب عن تقديرنا لموجة التضـــامن على الصـــعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف التي استفادت منها ساو تومي وبرينسيبي، والتي مكنتنا من الإفلات من كارثة محتملة. ونعرب عن خالص امتناننا العميق للمجتمع الدولي.

ومع ذلك، ونظرا للآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19 على اقتصادات البلدان الهشة، مثل ساو تومي وبرينســـيبي، وهي دولة جزرية صـــغيرة، نجدد دعوتنا إلى مواصـــلة روح التضـــامن والدعم من أجل التعافي الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19 الذي من المرجح أن يكون تعافيا صعبا جدا.

السيد الرئيس

السيد الأمين العام،

مما لا جدال فيه أن سبب وجود الأمم المتحدة هو صون السلم والأمن في العالم، وهو أمر جوهري لتعزيز التنمية.

ومع ذلك، ينبغي أن نلاحظ أن العالم قد تغير تغيرا كبيرا منذ إنشـاء منظمتنا في عام 1945، وأننا بحاجة ماسة إلى تكييفها مع التحديات الجديدة في عصرنا.

لذلك، نكرر مرة أخرى دعوتنا إلى التعجيل بعملية الإصـــــلاح الجارية في الأمم المتحدة لإعطائها المزيد من الزخم، والعمل على زيادة تمثيلها، وفعاليتها، وقدرتها، وشـــرعيتها في الإجراءات التي تؤدي إلى صون السلم والأمن الدوليين، وبالتالي دفع عجلة التنمية في جميع أنحاء العالم.

السيد الرئيس

رؤساء الدول والحكومات

السيد الأمين العام

تستعد سان تومي وبرينسيبي للارتقاء إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل في كانون الأول/ديسمبر 2024، وهي حقيقة نفخر بها، لأنها تعكس اعترافا بالجهود التي بذلها بلدنا، وما أحرزه من تقدم في المجالات الرئيسية للتنمية المستدامة.

ومهما يكن من أمر، ندرك الجهود الداخلية اللازمة لكي نتغلب على التحديات الهائلة التي سنواجهها بعد الخروج من الجائحة. ولذلك، نناشد بقوة المجتمع الدولي أن يواصل دعمه لنا في هذه المرحلة الجديدة من تنمية بلدنا.

السيد الرئيس

المندوبون الموقرون

أصحاب السعادة،

في الختام، نود أن نعرب عن تمنياتنا بأن يشـــهد العالم أياما أفضـــل بعد هذه الدورة الخامســـة والسبعين للجمعية العامة، مع السلام والأمن، والتقدم نحو التنمية المستدامة التي تتوق إليها بلداننا.

شكرا جزيلا على حسن استماعكم.

اتحاد جزر القمر (انظر A/75/PV.9، المرفق التاسع)

خطاب السيد أزالي اسوماني، رئيس اتحاد جزر القمر

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة التاسعة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

سعادة رئيس الجمعية العامة،

معالي الأمين العام،

أصحاب الجلالة وأصحاب السمو وأصحاب السعادة،

الممثلون الموقرون للبلدان والمؤسسات،

السلام عليكم

سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم تهنئة حارة على انتخابكم الرائع رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، وأؤكد لكم الاستعداد التام لحكومة جزر القمر للعمل من أجل نجاح رئاستكم.

وفي الوقت نفسه، أهنئ سلفكم، سعادة السيد تيجاني محمد – باندي، على الكفاءة التي قاد بها أعمال الدورة السابقة، وعلى تكريم أفريقيا وبلده، جمهورية نيجيريا الاتحادية، في اضطلاعه بولايته.

أود أن أشيد إشادة حقة بمعالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على التزامه بخدمة المنظمة، التي تتضاعف المسؤوليات والتحديات لديها وتزداد تعقدا.

أصحاب الجلالة، أصحاب السمو، أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

إن هذه الدورة، التي تتزامن مع الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، تنعقد في سياق أزمة صحية عالمية خطيرة نتيجة جائحة كوفيد-19.

وتتطلب من المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات حازمة للتصدي لها.

لقد أيقظت الوعي الجماعي، الذي تجاوز، في هذه الحالة الصعبة، الفصل بين القارات، وألهم تضامنا دوليا لم يسبق له مثيل، ووحّد العالم حول نفس الهدف لاحتواء وهزيمة جائحة كوفيد-19.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأنقل إلى بلدان العالم، بقلب حزين أحر تعازي شعب جزر القمر وحكومته، ولا سيما إلى جميع الذين فقدوا في جزر القمر، مثلهم كمثل الآخرين في كل مكان في العالم، أقرباء وأصدقاء وأشقاء وأخوات.

إن الضرر الذي تسببت به جائحة كوفيد-19 ما زال يفتك في السكان ويجعلهم عاجزين. بالطبع، لم يستسلم أي بلد، ولكننا اعتمدنا على التضامن العالمي، لأن هذا هو خلاصنا الوحيد.

لذلك أود أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى البلدان الشقيقة والصديقة، وسائر المؤسسات، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات، والأشخاص ذوي النيّة الطيبة الذين أدركوا تلك الحاجة وأظهروا تضامنهم مع بلدنا. إن العمل الحازم الذي قامت به البلدان والمؤسسات انطوى على فائدة، ومكنَّ اتحاد جزر القمر من التصدي لهذه الجائحة.

منذ تشـــخيص أول حالة بمرض جائحة كوفيد-19 رض في جزيرة مايوت الشـــقيقة في 14 آذار/مارس، اتخذنا التدابير اللازمة للتصدي بفعالية للمرض، لا سيما من خلال التنسيق بين مختلف الهياكل الوطنية والجزرية، بغية تدبر أمر الجائحة ورصدها بفعالية.

لقد تم تشكيل مجلس أسبوعي مشترك بين الوزارات لرصد هذه الهياكل المختلفة وتقديم التوجيهات اللازمة لها.

كما اتخذت تدابير عديدة للتباعد الاجتماعي بدعم من وكالات إنفاذ القانون لمنع الانتشار المحتمل للمرض، بالإضافة إلى إغلاق الحدود وحظر جميع التجمعات.

وأخيرا، اتخذت تدابير أخرى في المجالات الاقتصـــادية والمالية والمصـــرفية لدعم القوى المحركة الاقتصادية وتجنب أي انقطاع في إيصال الوقود أو حدوث نقص في الاحتياجات الأساسية.

وهكذا نجحنا في الســـيطرة على حالة كوفيد-19 في بلدنا، وإن يكن من واجبنا أن نواصـــل توخي اليقظة.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للمناداة بتحقيق التضامن الدولي، وقبل كل شيء، أن أُقر بعمل كل من يشارك في المعركة اليومية والصعبة للغاية، التي يجب أن نخوضها جميعا ضد هذا العدو الخفي.

وأجد من المؤســـف حقا أن بعض البلدان تطالب بالحق في إدراج بلدان أخرى في قائمة المناطق الحمراء المتضررة من كوفيد-19، بينما تتجاهل البيانات الفعلية الواردة علنا في النشرات والتقارير الوطنية.

وفي هذا الوقت البالغ الحساسية، سيكون من الحكمة أن يُعهد حصرا بالمهمة الجسيمة المتمثلة في تصنيف البلدان إلى المنظمة الأم، وهي منظمة الصحة العالمية، استنادا إلى البيانات المحدثة والمتحقق منها المتاحة لها.

كما أشيد بالإجراءات التي اتخذها جميع أعضاء الهيئة الطبية في جزر القمر، والزعماء السياسيون والدينيون، والقادة المحليون، والقطاع الخاص، وجميع الجهات الفاعلة الاجتماعية، ولا ســـيما المنظمات النســائية والشــبابية، التي لا تزال تثبت لنا أنها مصــدر قوة كبير يمكن للبلد أن يعتمد عليه عند التعامل مع أي حالة.

وعلاوة على ذلك، فإن اتحاد جزر القمر، بصفته رئيس لجنة المحيط الهندي، يتابع عن كثب حالة الجائحة في منطقة المحيط الهندي.

وبناء على ذلك، عُقد مؤتمر بالتداول عن بعد يجمع بين وزراء الصـــحة في بلدان المنطقة لتبادل المعلومات المتعلقة بحالة الجائحة في المنطقة والتدابير التي يتعين اتخاذها معا لتحسين حماية سكانها وإدارة الجائحة بفعالية.

أصحاب الجلالة، أصحاب السمو، أصحاب السعادة، أيها الجمهور الكريم،

لقد دخلت جائحة كوفيد-19 في مناقشاتنا على المستويات الوطنية والإقليمية وحتى الأسرية، حيث لا يمكن التخطيط لأي شيء دون النظر مسبقا في هذا الواقع الجديد.

بيد أن التزاماتنا الجماعية بتحقيق السلام والتنمية وحماية بيئتنا تشكل، في الوقت نفسه، على المستوى العالمي وعلى مستوى فرادى البلدان، تحديات أكثر حدة يجب أن نواجهها معا لتهيئة الظروف اللازمة لمواطني العالم للعيش بسلام وكرامة.

لذلك، وعلى الرغم من أن منظمتنا، الأمم المتحدة، تمر بهذه الأزمة الصحية، هناك أزمات أخرى تستدعي بذل جهود كبيرة من جانبنا.

ولهذا فإن إجراء مناقشة بشأن إصلاح أجهزتها الرئيسية لكي تجسد واقع عالم اليوم وتستجيب على نحو أفضل للمسائل المطروحة ستظل دائما مسألة هامة وجزءا من كل جلسة من جلساتنا.

وفي هذا الصدد، أود أن أتقدم بتهنئة حارة للدول الأعضاء الجديدة غير الدائمة العضوية المنتخبة في مجلس الأمن.

ويحدوني الأمل في أن يكون تمثيل قارات العالم في المجلس فعالا، حتى يتسنى لها أن ترى نفسها ممثلة داخل المنظمة، التي يجب أن تضمن الإدماج الكامل.

كما يجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة على مواصلة كفاحها ضد الإقصاء، والإسهام في منح الأولوية لاحترام حقوق الإنسان.

وتبذل جهود كبيرة في اتحاد جزر القمر لتحقيق ذلك الهدف.

فبعد انضمامنا إلى بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كان أحدث تدبير اتخذ في هذا الصدد هو إنشاء المجلس الأعلى للقضاء.

ويمثل ذلك خطوة حاسمة نحو تحقيق الأهداف التي حددتها لنفسي – وهي جعل نظام العدالة في جزر القمر إطارا يحمي أضعف الأفراد مع وقايتهم من المعاملة التعسفية.

إن استمرار انتهاك الحقوق غير القابلة للتصرف لبعض الشعوب في العالم اليوم هو بكل بساطة عار في القرن الحادي والعشرين.

والشعب الفلسطيني الشقيق مثال على هذا، فهو يوضح تماما ما يمكن أن يتعرض له شعب من اضطهاد. إن الشعب الفلسطيني له الحق في العيش بسلام على أرضه والتمتع بجميع حقوقه، مثل سائر مواطني العالم.

ولذلك، لا يزال اتحاد جزر القمر يعتقد أنه لا بد من إيجاد حل قابل للتطبيق وعادل، يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية، عاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيل.

وأشيد بما قاله الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بشكل مسؤول في معارضته لأي خطة تهدف إلى ضم الأراضي الفلسطينية.

فلا يمكن تجاهل حالة القمع في العالم.

إن الحقوق، ولا سيما الحق في العبادة، مكرسة في الصكوك الدولية الملزمة لدولنا، التي يجب تطبيقها على الصعيد الوطني. ويكتسي دور الأمم المتحدة أهمية حاسمة. فالمبادئ والقيم التي تدافع عنها تندرج اليوم في صميم أهداف التنمية المستدامة، التي اعتمدها كل بلد باعتبارها قيمه الخاصة.

ومن جانبه، قدم اتحاد جزر القمر، شأنه في ذلك شأن عدة بلدان أخرى، تقريرا عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، في مؤتمر عن طريق الفيديو تم تنظيمه تحت رعاية الأمم المتحدة، وهو تقرير عن العمل المنجز في ذلك المجال بحيث يكون جزءا من الدينامية العالمية لكفالة مستقبل أفضل للبشرية.

وفي هذا الصدد، تعمل الحكومة بشكل وثيق مع منظومة الأمم المتحدة في موروني وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأشيد بالتعاون الذي لا تشوبه شائبة بين تلك الوكالات وحكومتي.

أصحاب المقام الحاضرين، السيدات والسادة،

على نحو ما يعلم الجميع، عقد بلدي مؤتمر شركاء التنمية لجزر القمر في باريس في عام 2019 لتهيئة الظروف اللازمة للوفاء بالالتزام الطموح المتمثل في الوصول لمركز البلدان ذات الأسواق الناشئة بحلول عام 2030. وحضر المؤتمر مئات من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف وممثلي القطاع الخاص، وتجسد التعهدات المعلنة هناك نجاحه.

وأشكر فرنسا مرة أخرى على موافقتها على رعاية ذلك الحدث الهام.

كما أكرر شكري للبنك الدولي على موافقته على استضافة المؤتمر في مقره بباريس.

وأخيرا، أتوجه بالشكر مرة أخرى لجميع من قبل دعوتنا للحضور بروح مثالية من التضامن.

وفي نهاية المؤتمر، جمعنا مبلغا كبيرا من الأموال من إجمالي التبرعات، وهو ما يغمرنا بالفخر، حيث تجاوز هذا المبلغ توقعاتنا بشكل كبير.

وفي نيسان/أبريل، قمت بإنشاء أمانة تنفيذية لمتابعة الالتزامات التي قطعت في المؤتمر ولتخصيص الموارد اللازمة لتحويل جزر القمر إلى بلد من بلدان الأسواق الناشئة.

ولذلك، أدعو شركاءنا رسميا إلى الوفاء بتلك الالتزامات حتى نتمكن من وضع الجداول الزمنية للعمل التي تمكننا من المضي قدما في العمل وأدوات الاتصال المتاحة لنا، ونحن ننتظر عودة الأمور إلى طبيعتها كي نقوم بالمتابعة.

وعلاوة على ذلك، أؤكد أن الأزمة الصحية التي يواجهها العالم بأسره لم تؤد بنا إلى نسيان قضايانا الهامة والحاسمة، ولا سيما تلك المتعلقة بسيادتنا الوطنية.

وبناء على ذلك، ستظل مايوت دائما في صدارة سياستنا الخارجية ومطالبنا. إنه كفاح أضفت عليه الجمعية الصبغة الشرعية، ويجب أن يتماهى معه كل شخص يستحق أن يوصف بأنه موطن من جزر القمر.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأنه في تموز/يوليه 2019، اجتمعنا أنا والرئيس إيمانويل ماكرون في باريس، ووقع وزيرا خارجية بلدينا وثيقة تكرس الإرادة المشتركة لكلا الطرفين للمضي قدما في البحث عن

حل عادل وقابل للتطبيق لمشـكلة جزيرة مايوت القمرية الشـائكة، مع الحرص المشـترك على الحفاظ على مصالح الطرفين.

ومن ثم، فإنني أعول على حسن نية السلطات الفرنسية وسلطات جزر القمر، التي يجب أن تفهم أن الوقت قد حان لإيجاد حل للنزاع البغيض، على حد تعبير الرئيس الراحل ميتران، لأن الروابط والمصـالح التي تجمعنا تجعل من واجبنا الحفاظ على المصـالح العليا لشـعبينا والأجيال الحالية والمقبلة من القمريين والفرنسيين – القمريين.

أصحاب الجلالة، أصحاب السمو، أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

يحدوني أمل صـادق في أن يتغلب العالم بأسـره على جائحة فيروس كورونا البشـعة حتى نتمكن جميعا من استئناف حياتنا اليومية وحتى تتمكن الأمم المتحدة، مؤسستنا المرموقة، التي تجمعنا معا حول قيم ومبادئ نبيلة، أيضا من الصمود في وجه التقلبات العديدة من أجل متابعة مهمتها – وهو دور لم يتعين على أي مؤسسة أخرى في التاريخ على الإطلاق أن تضطلع به.

أشكركم على حسن متابعتكم!

جمهورية ناورو (انظر A/75/PV.9، المرفق العاشر)

خطاب السيد ليونيل روين أينغيميا، رئيس جمهورية ناورو

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة التاسعة للجمعية العامة

السيد الرئيس،

يشرفني أن أشارك في افتتاح هذه الدورة التاريخية الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وبالنيابة عن جمهورية ناورو، أود أن أهنئ معاليكم على توليكم الرئاسة مؤخرا. وأود أن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي ودعمه الكاملين لكم في توجيه أعمالنا الهامة خلال هذه الدورة.

كما أود أن أتقدم بالشكر لسعادة السيد تيجاني محمد – باندي على قيادته المتميزة خلال هذه الفترة غير المسبوقة بصفته رئيسنا المنتهية ولايته.

السيد الرئيس،

في ضوء التحديات العالمية الراهنة التي تواجه المجتمع الدولي، من الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى أن تكون هناك أمم متحدة قادرة على الوفاء بالغرض المنشود منها. لقد فوجئت العديد من البلدان عندما كشف فيروس صغير جدا عن مواطن ضعف منهجية في مؤسساتنا العالمية والوطنية بشأن كيفية حماية شعوبنا ورعايتها. وإن الموضوع الذي اخترتموه لهذه الدورة وهو "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف – مواجهة كوفيد-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال"، موضوع مناسب يأتي في الوقت المناسب.

وبالنسبة لبلد مثل ناورو، باعتبارها واحدة من أصغر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأكثرها ضعفا، فقد تطلعنا إلى قيادة منظمة الصحة العالمية المكلفة بتعزيز الصحة والحفاظ على سلامة العالم وخدمة الضعفاء.

وقبل تفشي الجائحة، سمعنا عن حالات انتشار فيروس جديد في جميع أنحاء العالم، وانتظرنا مترقبين لتوجيهات منظمة الصحة العالمية وتقييمها للوضع.

وفي أعقاب إعلان منظمة الصحة العالمية عن تفشي الفيروس باعتباره جائحة، استجابت ناورو على الفور بإعلان حالة الكوارث الوطنية لمواجهة كوفيد-19 والتأهب له في آذار/مارس من هذا العام. وقد مكن هذا الإجراء هذه الحكومة من إعداد استجاباتنا الوطنية لحالات الطوارئ للتصدي لهذه الجائحة. إن هدفنا، مثل الكثير من أهدافكم، هو حماية شعب ناورو ومواطنيها.

كما أدركنا أن المنظمة اضطلعت بدور رائد في إدارة استجابة منطقة المحيط الهادئ، مما أدى لاحقا إلى تشكيل المسار الإنساني لمنطقة المحيط الهادئ بشأن كوفيد-19. وقد ثبت أن هذه الطريقة الجديدة – التي وضعت بغرض توحيد تمويل المانحين في آلية إقليمية – مرهقة ومربكة وبالتالي غير فعالة. وفي ذروة أي أزمة، ينبغي ألا نزيد من تنفير الناس الذين من المفترض أن نساعدهم. وينبغي ألا نفوت الفرصة لمجرد أننا لم نفعل ذلك بشكل صحيح أو لأننا نفتقر إلى القدرة على شق طريقنا من خلال أساليب عمل جديدة.

وفي حين أننا ندرك أن هذه الأوقات غير مسبوقة، فإننا نعتقد أن الأمم المتحدة لديها القدرة والخبرة والدراية الفنية على الإنجاز الفعال في أوقات الأزمات ومراعاة التحديات التي يواجهها أصغر الأعضاء.

إن تجربتنا تتمثل في أن الحصول على الدعم والمساعدة في الوقت المناسب أمر بالغ الأهمية لضمان فعالية المسار الإنساني لمنطقة المحيط الهادئ. كما وجدنا أنفسنا نتنافس فيما بيننا على الموارد التي تمس الحاجة إليها، وكان أولئك الذين من بيننا ممن لديهم خبرة أكبر بكثير في التعامل مع منظومة الأمم المتحدة في وضع أفضل للحصول على الدعم المطلوب.

السيد الرئيس،

لحسن الحظ، يسرني أن أشاطركم أن ناورو، بلدنا الجزري الصغير، لا يزال خاليا من كوفيد. وهذا إنجاز بارز حقا بالنسبة لنا.

وقد اتخذت هذه الحكومة خطوات لسن قوانين وطنية لدعم السياسات والتدابير الجديدة للتصدي للجائحة. وأنشأنا فرقة عمل وطنية معنية بكوفيد لضمان تنسيق استجاباتنا واتساقها مع اتباع نهج شامل للحكومة بأكملها بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع ككل. واتخذنا تدابير لتأمين حدودنا من خلال تطبيق قيود على السفر وفرض بروتوكولات للحجر الصحي. وفي الوقت نفسه، فإننا نتبع سياسة الحدود المفتوحة والخاضعة للمراقبة. واستخدمنا حدود بلدان أخرى كحصن لنا. وهذه هي سياسة الاستخلاص والاحتواء التي نتبعها.

السيد الرئيس،

لماذا تولي هذه الحكومة هذه الأهمية لفعالية استجاباتنا الوطنية والمتعددة الأطراف للجائحة؟

أود أن أضع هذا الحديث في سياقه. تبلغ مساحة أرض ناورو 21 كيلومترا مربعا ومحيطها 19 كيلومترا. ويقدر عدد السكان بنحو 000 11 نسمة. وفي ضوء معدل النمو المتوقع وقدره 4,5 في المائة، سيصل تعداد سكاننا بحلول عام 2050 إلى 000 27 نسمة.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فقد كان لناورو تاريخ من هلاك السكان. ففي العشرينيات من القرن العشرين، فتك وباء الأنفلونزا بالسكان، ثم نُكبوا بويلات الحرب العالمية الثانية. وقد هددت هذه العوامل الخارجية بقاء شعبنا ودولتنا ذاته، حيث انخفض عدد السكان بشكل خطير إلى ما دون 500 نسمة. وكافحنا من أجل رفع العدد إلى 500 1 نسمة لنيل الاستقلال في عام 1968 ولنصبح دولة ذات سيادة.

ولذلك، فإن تاريخنا يذكرنا بأن تفشي مرض في أي جزء من العالم يمكن أن يحدث أثرا كارثيا ومدمرا على هذا البلد الصغير جدا. ولا يمكن أن تذهب دروس الماضي أدراج الرياح.

وبفضل الله – ما زال بلدنا خاليا من كوفيد حتى اليوم.

السيد الرئيس،

لقد أظهرت لنا تجربتنا أن منظمة الصحة العالمية كانت بطيئة في الإعلان عن الجائحة. وهذا يخبرنا أن هناك مجالا كبيرا لإجراء تحسين. ويجب أن نضمن ألا يتخلف أي بلد عن الركب بغض النظر عن مساحته. ويجب أن نفعل المزيد.

وعلى الصـــعيد الإقليمي، فإن ناورو هي أحد البلدان العشـــرة التي يغطيها مكتب الأمم المتحدة المتعدد الأقطار في فيجي، وهي الأقل استفادة منه. وقد كشفت الجائحة عن ضعف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وانفصـامها عن إعداد اسـتجابة إقليمية منسـقة لتلبية احتياجاتنا وأولوياتنا الوطنية. كما علمتنا هذه الجائحة ضرورة أن نكون على استعداد بشكل أفضل في المرة القادمة. وينبغي أن تتدفق استثمارات أكبر إلى نظمنا الصحية العامة لبناء قدراتنا وإمكاناتنا لمواجهة الجوائح في المستقبل.

وأود أن أشـــيد بجهود الأمين العام في قيادة عملية إصـــلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لكي تكون أكثر فعالية وملاءمة للغرض، ونتطلع، على وجه الخصـوص، إلى التعجيل بإنشـاء مكتب جديد متعدد الأقطار في ولايات ميكرونيزيا الموحدة. ونرى أن هذه خطوة إيجابية سـتمكن من تقديم دعم متجاوب ومركز وهادف ومنسق بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في شمال المحيط الهادئ والأمم المتحدة.

سيدي الرئيس،

على الرغم مما أدلي به من تعليقات قاسية أحيانا بشأن الحالة الراهنة لتعددية الأطراف ا، أعتقد أنه من المهم أن نشـيد بالعقد المثمر بشـكل مثير للدهشـة الذي اختتمناه للتو هنا في الأمم المتحدة. لقد أدى التزامنا بتعددية الأطراف إلى إبرام اتفاقات تاريخية بشأن التنمية المستدامة، وتغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، وتمويل التنمية، على سبيل المثال لا الحصر. وهذه الإنجازات، التي تجسد آراء كل دولة من الدول الأعضـــاء في الأمم المتحدة – من أكبرها إلى أصـــغرها – لديها القدرة على توفير عالم أكثر مرونة وعدلا وإنصافا.

إن التحدي الذي يواجهكم، ويواجهنا، هو أن تؤتي هذه الاتفاقات ثمارها باعتبارها مســـألة ملحة. وسيكون هذا هو اختبار تعددية الأطراف في المستقبل – وينبغي ألا نفشل في ذلك.

سيدي الرئيس،

إن إحدى الركائز الأساسية لاستراتيجية ناورو للتنمية المستدامة هي الاستدامة الاقتصادية، بما يتســـق مع هذا الهدف، وقد أطلقت هذه الحكومة "رؤية الخيال اليائس" هذا العام. وهذه الرؤية هي رؤية للتفكير الابتكاري نحو جعل ناورو قادرة على الصمود وتتمتع بالاستدامة من الناحية المالية. وقد ركزنا على تعزيز جميع الشراكات وحددنا الحاجة إلى تعزيز هذه الشبكات لمساعدتنا على تحقيق رؤيتنا لمستقبل مستدام ومستقر ماليا.

ولم يعد من الممكن أن نتجاهل أن الاسـتدامة مشـكلة وأنها بلغة ناورو "سـتجد طريقها إلى الحل بصورة تلقائية" لأن الوسائل البديلة لإدامة الاقتصاد أصبحت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. يجب أن تكون استدامة الأمة من أولوياتنا الآن وعلى الدوام.

وفي هذا الصـدد، فإن هذا البلد يتميز بشـيء مريب وهو أنه البلد الوحيد الذي حرم من الحصـول على مصادر تمويل ميسرة من البنك الدولي. وناورو غير مؤهلة حاليا للحصول على منح المساعدة الإنمائية الدولية والقروض الميســـرة، لأن نصـــيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لدينا يتجاوز العتبة الحالية لاقتصادات الجزر الصغيرة. كما أننا ممنوعون من الحصول على قروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير لأن البنك الدولي قرر أن اقتصـــادنا لا يدر إيرادات كافية لتقديم قروض جديدة. فلماذا تتاح لبلدان أخرى إمكانية الحصول على أدوات التمويل هذه ولا تتاح لناورو؟

قد تكون ناورو حالة مستعصية، ولكنها تطابق تجربة العديد من البلدان النامية التي لا تستطيع، رغم أفضل ما لديها من خطط إنمائية، الحصول على الموارد المالية اللازمة لتنفيذها فعلا. وقد كانت هذه الحالة مخجلة قبل انتشار الجائحة، ولكنها الآن أزمة في حد ذاتها. قد تكون المكاسب الاقتصادية التي تحققت في جميع أنحاء العالم النامي على مدى سنوات، وربما عقود، في خطر إن لم تكن هناك استجابة سريعة من مؤسسات بريتون وودز لتخفيف أعباء الديون التي لا يمكن تحملها وتوفير مصادر التمويل اللازمة لإنعاش الاقتصاد بشكل قوي.

إننا بحاجة إلى نظام مالي عالمي أكثر استجابة للاحتياجات الملحة للبلدان النامية، وأحثكم بقوة على تناول هذه المسألة كجزء من جهودكم لإعادة التأكيد على تعددية الأطراف.

سيدي الرئيس،

لقد قارن العديد بين الآثار الإنسانية والاضطرابات الاقتصادية الناتجة عن كوفيد وما قد نتوقعه من تغير المناخ. لذلك، أعتقد أنه من المهم أن نشيد بالقادة الحكماء في هذه المسألة. وأود اليوم أن أتوجه بالشكر على وجه التحديد لحكومة ألمانيا على استمرارها في عرض مسألة تغير المناخ والأمن على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

إن المسؤولية الأساسية على عاتق أي حكومة هي حماية سلامة مواطنيها وأمنهم. وعدم القيام بذلك يؤدي إلى حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية. ومن غير المعقول الآن أن يزيد تغير المناخ من صعوبة الوفاء بهذه المسؤولية الأساسية للحكومة بسبب تقويض نظم الغذاء والمياه، وزيادة المنافسة على الموارد الطبيعية المتدهورة، وتعطيل سلاسل الإمداد العالمية، وتشريد المجتمعات المحلية. ومعظم هذه التحديات تتجاوز قدرة أي دولة على التصدي لها بمفردها. ولذلك، فإن التصدي للآثار الأمنية الناجمة عن تغير المناخ يتطلب استجابة متعددة الأطراف.

ونعتقد أن مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالمناخ والأمن هو أفضل من يضطلع بهذه المهام.

ومع ذلك، لن ننجح في حماية أمن البلدان والمجتمعات الضعيفة إلا إذا تحلى نظامنا السياسي بالشجاعة لإجراء التغييرات الأساسية التي تتطلبها أزمة المناخ.

إننا نريد أمما متحدة تتصدى لأزمة المناخ باتخاذ إجراءات عاجلة، وتحمينا من الانحدار الاقتصادي والكساد اللذين سيزيدان من تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة بين الأمم.

سيدي الرئيس،

إن محدودية مساحة الأراضي تشكل تحديا كبيرا لنا.

وسيتعين على ناورو تسريع الجهود المبذولة في مبادرة الأراضي المرتفعة التي تقوم باستصلاح 80 في المائة من الأراضي الملغومة الواقعة في الهضبة الوسطى من الجزيرة. إن تغير المناخ يعرض الحياة الساحلية لمخاطر بيئية. وقد بدأنا التقييم العلمي الأولي لبيئتنا المادية لجمع البيانات التي ستسهم في اتخاذ قرارات مستنيرة. ولا نزال في المراحل المبكرة للغاية وندرك أن هذا ليس سوى بداية رحلة طويلة جدا. إن وضع الأساس السليم أمر بالغ الأهمية بالنسبة لجيل المستقبل من أجل مواصلة العمل الذي بدأناه.

وبالتخطيط الابتكاري ودمج أفضل الممارسات المستدامة، فإننا على ثقة بأن "رؤية الخيال اليائس" يمكن أن توجد فرص عمل، وفرصا جديدة للتجارة والاستثمار، كما ستعمل على استعادة بيئتنا الطبيعية. وإلى جانب تشييد مرفق الميناء الجديد الذي يموله الصندوق الأخضر للمناخ، وخط النقل البحري الجديد، وناقلنا الوطني، يمكن لناورو أن تصبح مركزا إقليميا للتجارة، بما في ذلك تطلعنا إلى إقامة صناعة إقليمية للسياحة الصحية والرياضية. وهذا هو طريقنا لتحقيق أهدافنا للتنمية المستدامة.

غير أنه لا يمكننا القيام بذلك وحدنا. وهذا هو ما يجب أن يركز عليه التزامنا المتجدد بتعددية الأطراف، وهو التركيز على تعبئة وسائل التنفيذ لمن يحتاجون إليها.

سيدي الرئيس،

سيكون من التقصير عدم الإقرار بأن ناورو دولة محيطية كبيرة. إننا نعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد البحرية من أجل بقائها وتنميتها الاقتصادية.

وقد كان لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بوصفها دستورا لجميع أنشطة المحيطات، البصيرة لتوفر الفرصة للدول النامية مثل بلدي للمشاركة في الصناعات المعدنية الجديدة في قاع البحار وتحقيق التوازن بين الفوارق التاريخية القائمة بين الشمال والجنوب.

وأتكلم، على وجه التحديد، عن العمل الهام الذي تقوم به السلطة الدولية لقاع البحار، بوصفها الهيئة الدولية المكلفة بتنظيم ومراقبة جميع الأنشطة المتصلة بالموارد المعدنية في المياه الدولية لصالح البشرية جمعاء، مع ضمان الحماية الفعالة للبيئة البحرية من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن الأنشطة المتصلة بقاع البحار العميقة.

إنه يمنحنا الثقة في وضع الإطار التنظيمي الجديد لجمع معادن قاع البحر، وستضمن السلطة الدولية لقاع البحار إدارة هذه الصناعة الجديدة بمسؤولية مع توفير الفوائد للبشرية جمعاء. وعلاوة على ذلك، سيساعدنا ذلك على تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، وهما الغايتان 2 و 7، بشأن الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية البحرية وحمايتها وزيادة الفوائد الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية، على التوالي.

وأشجع أعضاء السلطة على مواصلة العمل من أجل وضع الإطار التنظيمي في الوقت المناسب. كما أشيد ببرنامج تنمية بناء القدرات الذي تقوم به السلطة، ولا سيما مبادرة النمو الأزرق السحيق العمق للدول الراعية في منطقة المحيط الهادئ.

سيدي الرئيس،

لم تكن جهودنا في الاستجابة لفيروس كورونا واحتوائه ممكنة لولا الدعم القيم الذي يقدمه شركاؤنا الإنمائيون، ولهذا فإننا ممتنون حقا لأصدقائنا الصادقين أستراليا وتايوان ونيوزيلندا والهند واليابان والولايات المتحدة.

كما نطلب من أصدقائنا في الولايات المتحدة عدم نسيان شعب كوبا الذي يكافح أيضا مثلنا في ظل هذه الجائحة.

سيدي الرئيس،

قبل خمسة وسبعين عاما، توحدت دول العالم لصياغة ميثاق يصمد أمام اختبار الزمن. وقد وضع على أســـاس مبادئ العالمية والمســـاواة، مع احترام قيمة كل فرد. ولا يكفي أن نعلن عن فضـــائل تعددية الأطراف إذا فشلنا في تعزيز التزامنا بدعم المبادئ الأساسية للميثاق.

ولذلك، ندعو الأمم المتحدة إلى الوفاء بالتزاماتنا تجاه الأســرة البشــرية وضــمان أن يتمتع شــعب جمهورية الصين (تايوان) البالغ عدده 23,5 مليون نسمة بنفس الحقوق التي تتمتع بها شعوب الدول الأخرى. وبينما يجابه العالم جائحة كوفيد-19، يجب ألا يترك شعب تايوان يتخلف عن الركب، وينبغي ألا يتم تجاهل اســتجابته المثالية لهذه الجائحة العالمية. إن تايوان شــريك هام في تصــدي العالم لهذه الجائحة. إننا نحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى استيعاب الجميع والتضامن في التصدي للتحديات العالمية التي نواجهها.

سيدي الرئيس،

إننا إذ نمضـــي قدما نحو مســـتقبل يخيم عليه كوفيد-19 وغيره من الأشـــياء التي لا نعرفها حقا، "دعونا نسير جنبا إلى جنب، كتفا بكتف كما يخبرنا الكتاب المقدس، إلى الأمام لمواجهة تحديات الغد".

شكرا السيد الرئيس.

بارك الله في جمهورية ناورو وبارك الله في الأمم المتحدة.

جمهورية غينيا – بيساو (انظر A/75/PV.9، المرفق الحادي عشر)

خطاب السيد أومارو سيسوكو إمبالو، رئيس جمهورية غينيا – بيساو

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة التاسعة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

معالي السيد الرئيس، معالي الأمين العام،

أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات، السيدات والسادة،

بالنيابة عن شعبي وبلدي، أود أن أهنئ معالي السيد فولكان بوزكير على دوره المشرف والمتميز بصفته رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والسبعين.

إن انتخاب معاليكم لهذه الهيئة ذات التمثيل العالي في النظام الدولي يدل على الثقة التي وضعها بلدكم، تركيا، صديق غينيا – بيساو، وجميع الدول الأعضاء في منظمتنا فيكم. ونعرب عن أطيب تمنياتنا بنجاحكم في هذا المنصب السامي.

وأؤكد لكم تعاون بلدي غينيا – بيساو الكامل خلال المداولات التي ستجرى خلال الدورة بقيادتكم.

معالي السيد الرئيس، أصحاب الفخامة،

في البداية، أود أن أتقدم بأحر التعازي إلى الدول الأعضاء في المنظمة لما تكبدته من خسائر في الأرواح بين سكانها نتيجة جائحة كوفيد-19 التي تعيث فسادا في العالم في الوقت الحالي.

وأود أن أشكر الأخصائيين الصحيين في جميع أنحاء العالم، ولا سيما من بلدي وأولئك من جميع المنظمات الدولية الموجودة الآن في غينيا – بيساو، الذين يقفون معا يوميا، جنبا إلى جنب مع سلطاتنا، في الخطوط الأمامية للمساعدة في السيطرة على انتشار كوفيد-19 وإنقاذ أرواح من أصيبوا بالعدوى.

إن جدول أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في مجال التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يكتسي أهمية خاصة. ويجب علينا جميعا أن نتعاون مع الأوساط العلمية فيما تبذله من جهود ترمي إلى إيجاد الحلول ودعم الفئات الأكثر ضعفا من أجل التصدي للآثار السلبية المباشرة الناتجة عن كوفيد-19، وذلك من خلال المساعدة على تعزيز النظم الصحية وتطوير العلاجات واللقاحات وتوزيعها توزيعا عادلا.

إن التحديات التي تواجهها يوميا أجزاء مختلفة من العالم – مهما كانت على مسافة بعيدة في العالم المعولم الذي نعيش فيه اليوم – ينبغي أن تذكرنا بأنها يمكن أن تصبح مشاكل مشتركة في نهاية المطاف.

وقد أكدت الجائحة على هذه الحقيقة وعلمتنا أهمية توحيد جهودنا لمكافحة كوفيد-19 وجميع المحن والتحديات الأخرى التي نواجهها على كوكبنا.

ولهذا السبب، فإننا إذ نحتفل، هذا العام، بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، يجب أن نعمل معا لكي نعيد إلى الأمم المتحدة القيم والمثل التي أنشئت من أجلها. ولبناء الأمم المتحدة التي نصبو إليها ونحتاج إليها حقا لكي توجه وتتصدي للصعاب العالمية في عالم اليوم، لقد حان الوقت لنعيد تأكيد التزاماتنا ونعزز تعددية الأطراف. ولن نتمكن من المضي قدما في الخطة الإنسانية إلا بهذه

الطريقة، مع النظر في أوجه الضعف، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وأخيرا تحقيق خطة عام 2030 التي تضمن رفاه الجميع.

معالي السيد الرئيس، أصحاب الفخامة،

يشرفني أن أخاطب هذه الجمعية العظيمة اليوم، 24 أيلول/سبتمبر – وهو اليوم الذي يحتفل فيه بلدي، غينيا – بيساو، بعام آخر من وجوده كدولة حرة ومستقلة. لقد تحقق استقلالنا بإباء وتضحية. وإنني أهنئ شعبي.

خلال الـ 46 عاما الماضية من تاريخنا، مر بلدنا بأوقات عصيبة خلال رحلته على طريق تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة مما يضمن رفاه أبنائه وبناته. وقد كان الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أساسيا لإنهاء النزاعات التي ابتلي بها بلدنا. وأتقدم بجزيل الشكر للأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وجميع أصدقاء غينيا – بيساو وشركائها على ما قدموه من مساعدة طوال هذه الفترة.

مع ذلك، وإذ نقترب من نهاية ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، وإذ نتحمل، من خلال الجهود الوطنية، المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الاستقرار في بلدنا، مع إعادة أداء جميع مؤسسات الدولة إلى طبيعته، فإن استمرار تقديم المساعدة التي لا بد منها من المجتمع الدولي، من خلال تعاونه وتنسيقه مع سلطات البلد، أمر حاسم بالنسبة لنا للانتهاء من الإصلاحات اللازمة التي نقوم بها ومواصلة السير في طريقنا نحو التنمية.

وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم الفرصة التي يتيحها هذا المحفل السامي لأؤكد من جديد لشعبي أنني سأبذل قصارى جهدي في ظل رئاستي لطي هذه الصفحة المأساوية من الأزمات والنزاعات في تاريخنا. وسأعمل يدا بيد مع جميع الغينيين لمواجهة التحدي المتمثل في إعادة بناء غينيا – بيساو الجديدة – التي تدرك جيدا مشاكلنا، ولكن بقوة وطنية جماعية داخل البلد وفي الشتات على حد سواء، بغية المضي قدما معا وضمان تحقيق مستقبل أفضل للأجيال المقبلة.

لقد كان عام 2020 عاما مليئا بالتحديات للعالم بدون استثناء، ولكنه يبدو أكثر صعوبة بالنسبة للبلدان الأكثر ضعفا، مثل غينيا – بيساو. إنها بلد شديد الضعف، إذ أنه بلد أفريقي في مرحلة ما بعد النزاع، وبلد من أقل البلدان نموا، ودولة جزرية صغيرة نامية، تواجه تهديدات كبيرة جراء تغير المناخ.

وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم أوجه الضعف القائمة بالفعل، مما أدى إلى تفاقم مشاكل البلد الاجتماعية والاقتصادية ومشاكل حياة شعبنا.

وفي ضوء تقلب سلسلة الإمداد وأسعار السلع الأساسية التي كان لها أثر سلبي على التجارة الدولية، لم تنج من ذلك غينيا – بيساو، وهي بلد يعتمد على الزراعة والمياه. وقد تأثرت حملة الكاجو كمنتجها التصديري الرئيسي تأثرا شديدا، مما سيكون له أثر سلبي على اقتصاد شعبها ورفاهه. إن النمو السلبي يؤثر على اتجاهات الفقر في بلدان كثيرة مثل بلدنا ويعرض للخطر أولئك الذين كانوا محرومين بالفعل من الحماية الاجتماعية.

إن تغير المناخ أمر لا يمكن دحضه. وعلى الرغم من أنه يؤثر بالفعل على الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها غينيا – بيساو، فإنه يشكل خطرا علينا جميعا لأنه يشكل تهديدا لوجود كوكبنا.

وقد وضعت الحكومة استراتيجيات وطنية وسياسات قطاعية مع الشركاء الدوليين للتصدي لهذه التحديات. كما نفذت خططا متوسطة وطويلة الأجل للتكيف مع تغير المناخ. وقد أتاحت أكثر من 26 في المائة من أراضيها للنظام الوطني للمناطق البرية والبحرية المحمية، من بين عدة مبادرات أخرى، مثل مساهماتها في تخفيف انبعاثات غازات الدفيئة، والمساهمات المحددة وطنيا.

السيد الرئيس، أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

إن المساواة بين الجنسين مسألة حاسمة بالنسبة لغينيا – بيساو. ومشاركة المرأة أمر لا لبس فيه في جميع المجالات في مجتمعنا. ومنذ الكفاح من أجل الاستقلال – وهذا العام يصادف سنة أخرى من الاستقلال – ما برحت المرأة تقف إلى جانب الرجل لاتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية في البلد. فالمرأة الغينية هي محرك التغيير الإيجابي. إنها أفضل وسيطة في حل النزاعات، ومروجة للحوار، وصانعة السلام.

وفي طريقنا الجديد نحو إعادة الالتزام بتعددية الأطراف، يجب أن يكون للمرأة مكان باعتبارها إحدى القوى الدافعة الرئيسية.

والشباب مجموعة هامة أخرى نظرا لأنهم يشكلون أغلبية السكان في العديد من بلداننا. وفي غينيا – بيساو، لدينا قوة ودعم من هذا القطاع من المجتمع، الذي شارك بنشاط في عمليات الحوار من أجل تحقيق السلام والاستقرار.

ونعتمد على شبابنا وندعو شركاءنا في التنمية إلى مواصلة مساعدتنا بأدوات، مثل التعليم المؤهل وأشكال التكنولوجيا الملائمة، لتمكين شبابنا بشكل أفضل. وبهذه الطريقة، لا نساعد فحسب في خفض معدل البطالة في بلدنا، بل وفي ضمان مستقبل مشرق للجيل القادم أيضا.

ولا يمكننا أن نتكلم عن تعددية الأطراف بينما نسمح باستمرار فرض الحصار الاقتصادي والمالي على أحد الدول الأعضاء التي تقدم أكبر قدر من الدعم في منظمتنا – كوبا. وعلى الرغم من الآثار السلبية لهذا الحصار، اضطلعت كوبا بدور رائد في جميع التحديات الصحية العالمية، بما في ذلك جائحة كوفيد-19. ولا تزال كوبا في الخطوط الأمامية لتقديم المساعدة إلى العالم.

ونطالب برفع الحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا دون إبطاء. إن الشعب الكوبي يستحق الفرصة لتحقيق أقصى استفادة من إمكاناته والسعي بحرية إلى إقامة علاقات اقتصادية مع الدول والشعوب الأخرى.

وفيما يتعلق بفلسطين، نأمل في أن تواصل الأطراف الرئيسية في عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية المشاركة في مفاوضات دبلوماسية سعيا إلى تحقيق السلام الدائم والتعايش السلمي بين الدولتين، بحيث تعيشان في وئام، جنبا إلى جنب، وفي احترام متبادل.

السيد الرئيس، أصحاب الفخامة،

قبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد من جديد التزام بلدنا بالعمل من أجل بناء الأمم المتحدة التي نريدها ونحتاج إليها. ونتوقع التزاما قويا من شركائنا في التنمية بتجديد الالتزامات المتعددة الأطراف الرامية إلى بناء عالم أكثر عدلا وأخوة، مع ضمان الأمن البشري من أجل تحقيق رفاه جميع الشعوب والثقافات وتقدمها.

ولا يسعني أن أنهي بياني دون أن أتقدم بالشكر وأضم صوتي إلى البيانات التي أدلى بها أولئك الذين تكلموا باسم مجموعة الـــ 77 والصين، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نموا، التي بلدي عضو فيها.

شكرا لكم.

جمهورية الصومال الاتحادية (انظر A/75/PV.9، المرفق الثاني عشر)

خطاب السيد محمد عبد الله محمد فرماجو، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة التاسعة للجمعية العامة

فخامة رئيس الجمعية، أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، الضيوف الكرام، السيدات والسادة،

يشرفني عظيم الشرف أن أخاطبكم جميعا بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وفي هذه الذكرى السنوية الخامسة والسبعين الخاصة لاتحادنا العالمي المتعدد الأطراف من أجل تحقيق السلام والتقدم والازدهار، من الأهمية بمكان أن نكرر الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وتوافق الآراء الواسع النطاق الذي تم التوصل إليه بشأن التعاون الفعال من أجل تحقيق التنمية الدولية المستدامة المشتركة. ولم يكن توافق الآراء والتعاون والعمل المشترك المحدد الهدف أبدا أكثر أهمية مما هو عليه في هذا الوقت، حيث يواجه العالم تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية بسبب جائحة كوفيد-19 الصحية.

وفي تقييمنا لطريق المضي قدما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها بحلول عام 2030 في خضم جائحة كوفيد-19 العالمية، يجب علينا أيضا أن نستعرض من جديد المستقبل الذي نريده جميعا والأمم المتحدة التي نحتاج إلى التوصل إليها. لقد كان كوفيد-19 درسا قاسيا وأعلى أجراس الإنذار صوتا بشأن الحاجة إلى التعاون العالمي، والشراكات الفعالة، والالتزام الراسخ بتعددية الأطراف لمواجهته معا. إن كوفيد-19 لا يعترف بالحدود أو الجنسيات أو نوع الجنس أو الوضع الاقتصادي – فنحن جميعا ضحايا على قدم المساواة. ولذلك يجب إيجاد حل موحد لحماية جميع الآدميين منه.

وفي الصومال، عملت حكومتنا وشعبنا معا بشكل وثيق للتخفيف من أسوأ الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وكأغلب الحكومات في جميع أنحاء العالم، أعطينا الأولوية لصحة مواطنينا وعملنا قدر الإمكان لإنقاذ الأرواح. ومن خلال توفير الخدمات الطبية المباشرة والمعلومات الصحية العامة المتسقة والمحدثة والفعالة، بذلت حكومتنا قصارى جهدها للحفاظ على سلامة سكاننا قدر الإمكان. أما حالات الإصابة بكوفيد-19، التي كانت ترتفع بسرعة في المراحل المبكرة من الجائحة، فقد انخفضت بشكل مطرد نتيجة للإجراءات السريعة التي اتخذتها حكومتنا.

ومرة أخرى، لم تكن هذه الاستجابة الناجحة ممكنة لولا الشراكة الفعالة بين حكومتنا ومواطنينا وشركائنا الدوليين. وأود أن أشيد إشادة خاصة بجميع العاملين في القطاع الصحي الشجعان والمتفانين الذين خاطروا بحياتهم لإنقاذ الآخرين. كما أقر بما تحلى به القطاع الخاص الصومالي من صبر وما قدمه من مساهمة، حيث عمل مع الحكومة للحفاظ على أداء الاقتصاد، وتوفير الخدمات الحيوية للشعب الصومالي في أشد أوقات الحاجة إليها.

ومع ذلك، فإن نجاح جهودنا المشتركة في الصومال لا يعني أننا لم نصب بأذى. فوفقا للإحصاءات الرسمية، أصيب أكثر من 3 000 صومالي بالفيروس وفقد نحو 100 منهم حياتهم بصورة مأساوية نتيجة لذلك. واضطر كثيرون آخرون ممن تم تشخيص المرض لديهم إلى التعايش مع آلام ومعاناة كوفيد-19، ولا يزال آخرون عرضة للخطر نظرا لهشاشة النظم الصحية والبنية التحتية التي تحملت فوق طاقتها في الصومال.

وبالنظر إلى التحديات الصحية الخطيرة التي يواجهها العالم، ولا سيما أضعف الدول مثل الصومال، فإنني على ثقة بأنه مع زيادة التعاون في مجال الصحة العامة، وتبادل المعلومات، والتوزيع العادل للعلاجات الصحية المحتملة التي يجري تطويرها حاليا لكوفيد-19، يمكننا أن نتغلب بصورة دائمة على الأثر الفتاك للفيروس على كل إنسان على وجه الأرض. هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها تأمين مستقبلنا المشترك، ومن ثم فلا بد لنا، بصفتنا جماعة الأمم، أن نؤكد من جديد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف وأن نواجه كوفيد-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال والمنسق.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، الضيوف الكرام، السيدات والسادة،

إن الاقتصادات بجميع أحجامها، في جميع أنحاء العالم، قد تضررت بشدة جراء كوفيد-19، وكانت الفئات الأضعف هي الأشد تضررا. وفي الصومال، كما هو الحال في كل مكان في العالم، نواجه تحديا جراء الانكماش المؤلم للاقتصاد، وفقدان الوظائف، والحاجة إلى مواصلة الاستثمار في خدماتنا العامة الأساسية الضرورية لحماية مواطنينا من الفيروس القاتل. ويمكنكم جميعا أن تقدروا ذلك، إنها مهمة ضخمة بالنسبة لدولة في مرحلة التعافي بعد النزاع مثل الصومال، لكن حكومتنا ستظل ثابتة في النهوض والاستجابة للتحديات المتنوعة التي تنتظرنا.

ومرة أخرى، تمثلت استجابة حكومتنا في مجال السياسات الاقتصادية في التصدي لكوفيد-19 في وضع شعبنا في المقام الأول من خلال الإعفاء الضريبي لمعظم المواد الغذائية الأساسية الهامة. والآن، إذ نأمل في أن نكون قد تجاوزنا الأسوأ، بدأنا بحذر فتح اقتصادنا لضمان استئناف الحياة الطبيعية لشعبنا. بيد أننا ندرك أيضا التحدي الهائل المتمثل في أنه سيتعين على الصومال إعادة البناء بشكل أفضل وأقوى وأكثر إنصافا للتعافي من آثار كوفيد-19.

وإذ أكرر التأكيد على أهمية مواجهة كوفيد-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال، أود التنويه بالدعم الاقتصادي والمالي التمكيني الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية والعديد من المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى إلى الحكومة الاتحادية الصومالية للتخفيف من أسوأ الضغوط الاقتصادية الناجمة عن كوفيد-19 بعد أن نجح الصومال في بلوغ نقطة اتخاذ القرار، وتوصلت إلى اتفاقات لتخفيف عبء الديون مع العديد من دائنيها الدوليين الرئيسيين. وإذ نحرز تقدما نحو تحقيق إلغاء الديون من خلال ما نقوم به من إصلاحات اقتصادية تمكينية، فإننا لا نزال ندرك أن مستقبل الصومال الاقتصادي وازدهار شعبه مرتبطان ارتباطا وثيقا بمستقبل بقية العالم. وفي هذا الصدد، فإن المستقبل الذي نصبو إليه في الصومال هو مستقبل يشجع زيادة الشراكة في مجال التجارة الدولية ويعزز الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الإنتاجية الرئيسية التي لديها القدرة على توفير الغذاء للعالم وتنمية رأس المال البشري لخلق المزيد من الفرص لنا جميعا. إن الأمم المتحدة التي نحتاج إليها هي منبر عالمي متعدد الأطراف شامل للجميع ليس لمجرد دفع أفكار التغيير وتطلعاته قدما فحسب، بل ولتحقيقها أيضا. يشكل كوفيد-19 تحديا اقتصاديا لنا جميعا، وإذا كان لأهداف التنمية المستدامة أن تتحقق في يوم ما، فيجب على العالم أن يتعافى بشكل أفضل، للجميع، ومعا.

أصحاب السعادة، الضيوف الكرام، السيدات والسادة،

إن الأزمات العالمية مثل جائحة كوفيد-19 توفر فرصة للتجديد وتشكل تحديا يتعين التغلب عليه على حد سواء. فقد شهدنا الآثار الصحية والاقتصادية المدمرة للفيروس، وكلنا نشعر بالنتائج المؤلمة

ونعايشـــها. ولا توجد دولة، مهما كانت مواردها جيدة، بمأمن من ذلك. غير أنه وعلى الرغم من معاناتنا وآلامنا المشتركة، فإنني أخشى أن يكون كوفيد-19 قد أدى إلى تفاقم الهوة القائمة بالفعل بين الدول المتقدمة النمو والنامية والهشة التي تشكل أسرة الأمم المتحدة، وأن يستمر في ذلك. وهذا أمر يجب تجنبه مهما كان الثمن، حيث إن التصـــدي للتحديات العالمية الكبرى اليوم، بما في ذلك انعدام الأمن وتغير المناخ والفقر وانعدام المســاواة المتزايد، الذي يشـكل الدافع للكثير من حالات الانقسـام والسـخط في جميع أنحاء العالم، يتوقف على التعاون الفعال والإجراءات المتعددة الأطراف التي تحقق أهداف التنمية المستدامة.

ويعمل الصــومال من خلال الأمم المتحدة ومعها على تهيئة مسـتقبل أفضــل للصــومال والعالم. ونتولى زمام المبادرة في تحقيق التنمية لشعبنا ونعمل مع شركائنا الدوليين القيمين لضمان إعادة بناء صومال ديمقراطي وشــامل للجميع ومزدهر اقتصــاديا. وعلى الرغم من التحديات التي يفرضــها كوفيد-19، لا نزال نعمل جاهدين لإجراء انتخابات وطنية شاملة للجميع حيث يمكن للشعب الصومالي أن يقرر مستقبله. ونحن ملتزمون التزاما راسـخا بتعزيز وغرس تقليد قوي يتمثل في إقامة الديمقراطية والحكم الخاضـع للمسـاءلة الذي يخدم الشعب الصومالي أولا وقبل كل شيء.

كما أننا نتغلب بنجاح على خطر الإرهاب العالمي بجهود قواتنا المســلحة الشــجاعة بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصـومال والشـركاء الدوليين الآخرين لجعل العالم مكانا أكثر أمنا. وإنني على ثقة من أنه من خلال ما تبذله حكومتنا من جهود وما يقدمه شــركاؤنا الدوليون المهمون من دعم مســتمر، لن يتصـدى الصـومال لكوفيد-19 فحسـب، بل وسـيسـهم بشـكل إيجابي في الجهود المتعددة الأطراف اللازمة لجعل العالم مكانا أفضل وأقدر على الصمود وأكثر إنصافا للجميع.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، من الأهمية بمكان أن نحقق أهداف التنمية المستدامة بشكل كامل لجميع المواطنين بلا اسـتثناء في هذا العالم. فلا يمكننا تحمل ترك أحد يتخلف عن الركب. وهذا يعني أنه سـيتعين على الأمم المتحدة أيضـا أن تشـهد مزيدا من التحسـين وأن تبتكر بشـكل أسـرع وأن تخدم بصـورة أفضـل أضـــعف الدول والمجتمعات المحلية. ويمكن للأمم المتحدة أن تفعل ذلك من خلال دعم التنمية على الصـعيدين الوطني والشـخصـي من خلال مسـاعدة وتعزيز الأطر المؤسـسـية الوطنية ونقل المعارف بشـكل منهجي والاسـتثمار في رأس المال البشري. وهذه اسـتثمارات حقيقية طويلة الأجل سـتسـهم فعلا في تخفيف حدة الفقر وفي إيجاد فرص للجميع.

ختاما، يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الذي يضـم الأعضـاء فيها العمل معا من خلال شـراكة متجددة لمواجهة كوفيد-19. كما يجب أن نواصـل التعاون فيما بيننا بشـكل إيجابي من أجل تهيئة المسـتقبل المزدهر والشـامل للجميع الذي نصـبو إليه مع الأمم المتحدة ومن خلالها. وفي هذا الصـدد، فإننا في الصـــومال نؤكد من جديد التزامنا بتعددية الأطراف للتغلب على جميع العقبات العالمية المشـــتركة وبالاستفادة من كل فرصة سانحة لإيجاد عالم أفضل وأكثر أمنا ومساواة.

جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر A/75/PV.9، المرفق الثالث عشر)

خطاب السيد فوستان أرشانغ توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة التاسعة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

أصحاب الفخامة رؤساء الدول وأصحاب الدولة رؤساء الحكومات،

الأمين العام للأمم المتحدة،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

على الرغم من كونه حدثا افتراضيا، يشرفني مرة أخرى أن أخاطب جمعيتنا الموقرة، باسم جمهورية أفريقيا الوسطى، بمناسبة انعقاد الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأود أن أتقدم إليكم، الرئيس فولكان بوزكير، بأحر التهاني القلبية على انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

إن انتخابكم شرف وتقدير مستحقان لكل القارات، ولا سيما لبلدكم، جمهورية تركيا.

ونؤمن بأن درايتكم التامة بالمشهد الدولي، فضلا عن سماتكم الشخصية المتميزة، إنما هي ميزة وستكفل نجاح عملنا.

كما أود الإعراب عن تقديري للعمل الممتاز الذي اضطلع به الأستاذ تيجاني محمد – باندي والنتائج التي حققها خلال الدورة الرابعة والسبعين. وننوه بما بذله من جهود ونعرب عن تقديرنا ورضانا.

السيد الرئيس،

أود أيضا، من على هذا المنبر، باسم جمهورية أفريقيا الوسطى حكومة وشعبا، أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا للعناية الكريمة التي يحظى بها بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، من المجتمع الدولي، على الرغم من التزاماتكم المتعددة والطلبات العديدة التي تتلقونها.

وأود أن أكرر الإعراب عن امتناننا للسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، وعن ثقتنا فيه، لالتزامه المستمر بتحقيق السلام والتنمية على المستوى العالمي، وكذلك لدعمه المستمر والمتعدد الأوجه لجمهورية أفريقيا الوسطى على وجه الخصوص.

السيد الرئيس،

إن جمعية هذا العام تعقد وسط ظروف خاصة، حيث تواجه البشرية ككل جائحة كوفيد-19 المؤسفة، التي أودت بحياة العديد من الناس في جميع أنحاء العالم.

إننا نحيي ذكرى جميع من راحوا ضحية لهذه الجائحة في جميع أنحاء العالم، التي تكافحها البشرية يوميا وبشكل جماعي.

ولم تكن جمهورية أفريقيا الوسطى بمنأى عن هذه الأزمة الصحية منذ بدايتها، مثلها مثل بلدان العالم الأخرى. ويشير تقييمنا للأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19 إلى أنه من المتوقع أن يتقلص اقتصاد بلدي بنسبة تتراوح بين 0,8 في المائة و 1,2 في المائة.

ولذلك، أدعو المجتمع الدولي بأسره إلى زيادة الاستثمار في السعي إلى إيجاد تدابير وحلول مشتركة للقضاء على هذه الأزمة الصحية.

سيدي الرئيس،

في ضوء التحديات العديدة التي تواجه البشرية فيما يتصل بالأمن والبيئة وتغير المناخ والتنقل البشري وحقوق الإنسان والإرهاب ونزع السلاح النووي وتفكيك أسلحة الدمار الشامل وجائحة كوفيد-19، فإن اختيار موضوع هذا العام – "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف" – يؤكد من جديد أن تعددية الأطراف كانت ولا تزال دائما أداة لمكافحة بعض الآفات ووسيلة كفيلة بالحد من بعض العداوات على المستوى الدولي.

وبمناسبة هذه الذكرى السنوية الخامسة والسبعين، من الضروري التذكير بالأغراض والمبادئ التي تنظم منظمتنا العظيمة من خلال التزاماتنا الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي منع التهديدات التي يتعرض لها السلام وإزالتها؛ وإقامة علاقات ودية بين الدول؛ ومكافحة عدم المساواة وجميع أشكال التمييز؛ وحماية حقوق الإنسان.

وتشكل الدورة الحالية فرصة أيضا للتفكير في الكيفية التي ستتمكن بها منظمتنا المشتركة من مواجهة التحديات الجديدة التي تؤثر على العالم ومجتمعاتنا.

ويجب علينا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، على الرغم من خلافاتنا، أن ندعو إلى التعاون والحوار الدوليين، وأن نتضافر من أجل مستقبل أفضل للبشرية.

ولا تزال الأمم المتحدة، الإطار المتعدد الأطراف بلا منازع، وستظل كذلك.

سيدي الرئيس،

ما من مسعى إنساني مثالي، ولذلك يجب أن نضع في اعتبارنا نقاط الضعف التي تم تحديدها على مدى 75 عاما الماضية، وأن نجد حلولا فعالة ودائمة لها.

وفي هذا الصدد، تود جمهورية أفريقيا الوسطى أن تؤيد الدعوة التي وجهتها بعض الدول والاتحاد الأفريقي من أجل إصلاح مجلس الأمن.

إنها مسألة تتعلق بالنظر أبعد من المصالح الذاتية الضيقة وإعطاء الأولوية للمصالح المشتركة، مع تجنب المواجهة، من أجل التوصل لاستراتيجية مشتركة لعالمنا الذي يواجه تغيرات واضطرابات لم يسبق لها مثيل.

كما أنها مسألة تتعلق بالتمثيل الأفريقي في أجهزة منظمتنا المشتركة، ولا سيما مجلس الأمن، الذي يمثل الهيئة المركزية لصنع القرار.

ومن خلال تعددية الأطراف، يمكننا أن نكفل مستقبلا أكثر أمنا واستقرارا للبشرية التي لا تتطلع إلا إلى تحقيق السلام والعدالة والتنمية المستدامة للجميع.

سيدي الرئيس،

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشاطركم تطورات الحالة في بلدي. بفضل الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي وتحت رعاية الاتحاد الأفريقي، تم التوقيع على الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بين حكومة أفريقيا الوسطى و 14 جماعة مسلحة في 6 شباط/فبراير 2019.

ومنذ توقيع الاتفاق، لم تدخر حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجهات الضامنة والميسرة للاتفاق أي جهد لتنفيذ الالتزامات الواردة فيه واحترامها.

وبالإضافة إلى ذلك، أحرزت الحكومة تقدما كبيرا في مجال إصلاح قطاع الأمن، مما سييسر إعادة الانتشار التدريجي لقوات الدفاع والأمن ومواصلة البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، الذي بدأ بالفعل في إطار التحضير للانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها في الفترة 2020-2021.

وعلى الرغم من استعداد الحكومة لاحترام الالتزامات الواردة في الاتفاق السياسي، لا تزال بعض الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق ترتكب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان ضد السكان المدنيين. كما تواصل هذه الجماعات التسلح من جديد بوسائل غير قانونية، مما يقوض عملية السلام والمصالحة الوطنية، التي تشكل ضمانا للتماسك الاجتماعي.

سيدي الرئيس،

على الرغم من التقدم الكبير المحرز في تنفيذ إصلاحات قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا يزال يتعين التصدي للعديد من التحديات، بما في ذلك الالتزام الحقيقي من جانب الجماعات المسلحة بنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج والوحدات الأمنية المشتركة الخاصة؛ ودعم المجتمع الدولي المستمر في تنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة – اتفاق التعاون الإقليمي؛ وإجراء العمليات ووسائل المشاركة التنفيذية؛ وتعبئة الموارد على المستوى الوطني ومن الشركاء الإنمائيين.

سيدي الرئيس،

من أجل التقيد بالموعد النهائي الدستوري، تعمل السلطة الانتخابية الوطنية، على الرغم من جائحة كوفيد-19، على ضمان إجراء الانتخابات وفقا للجدول الزمني المحدد.

وحتى الآن، تستمر عمليات التعداد والفرز خارج البلد، وسيعقبها نشر القوائم الانتخابية مباشرة – وهو شرط لمشاركة الناخبين في الجولة الأولى من الانتخابات.

وتعمل الحكومة بشكل وثيق مع الهيكل التنظيمي لمشروع المساعدة الانتخابية 2019-2022، الذي يستند إلى آليات التنسيق الرئيسية.

سيدي الرئيس،

تواصل الحكومة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، إحراز تقدم في استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء الأراضي الوطنية، وإعادة نشر قوات الدفاع والأمن وخدمات الدولة، واستعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية.

ويقوم جيش أفريقيا الوسطى الآن باستعادة قدراته العملياتية بشكل مطرد، وبوسعي أن أؤكد لكم تصميمي على تهيئة الظروف اللازمة لإعادة بناء جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل استعادة الثقة والبهجة بين أبنائها.

وتحقيقا لتلك الغاية، أكرر نداء شعب جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مجلس الأمن بأن يرفع الحظر المفروض على الأسلحة، الذي يحد العبء المترتب عنه من الدور الذي يضطلع به جيشنا الوطني بصفته جيشا جمهوريا، وذلك لضمان السلطة الحقيقية للدولة وضمان سلامة أراضينا الوطنية.

سيدي الرئيس،

قبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أذكر بأن بلدي يواصل بذل الجهود في تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، التي يجري تقييمها بانتظام مع شركائنا.

وبينما قد أحرز تقدم ملموس، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وتحقيقا لتلك الغاية، فإننا ملتزمون بالحفاظ على المكاسب التي تحققت وتوطيدها، وتحسين نقاط ضعفنا، ومواصلة إحراز التقدم في السعي إلى تحقيق السلام والانتعاش الاقتصادي.

إن المهمة القائمة هائلة، وكما يقال، "لا يمكن للطيور التحليق إلا بمساعدة الهواء".

ولذلك، يحدوني الأمل في أن يظل المجتمع الدولي محتشدا بروح التضامن الدولي تلك إلى جانب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها من أجل تحقيق انتعاش بلدي.

ويحدوني الأمل في أن يحقق عملنا نجاحا كبيرا.

تحيا تعددية الأطراف!

يحيا التعاون والتضامن الدوليين!

شكرا لكم.

جمهورية جيبوتي (انظر A/75/PV.9، المرفق الرابع عشر)

خطاب السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي ورئيس حكومتها

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة التاسعة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

الحمد لله والصلاة والسلام على النبي واله وأصحابه.

السيد رئيس الجمعية العامة،

أصحاب الفخامة، السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

السيدات والسادة،

سيدي الرئيس،

أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين.

إن هذه الدورة التاريخية، تحت الشعار الثلاثي المتمثل في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وعقد 2020-2030 للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي نلتم شرف رئاستها، لها أهمية بالغة بالنسبة للدول الأعضاء.

ويمكنني أن أؤكد لكم دعم بلدي وتعاونه الكاملين.

كما أود أن أتقدم بخالص التهاني إلى سلفكم، السيد تيجاني محمد – باندي، وفريقه على الجهود الحاسمة التي بذلت لضمان استمرار أنشطة الجمعية العامة منذ بداية الأزمة الصحية العالمية.

ونكرر الإعراب عن امتناننا العميق للأمين العام على تقديم تقريره السنوي الذي يتضمن تحليلا وثيق الصلة بالقضايا العالمية الراهنة والتحديات الرئيسية التي نواجهها. ورغم أنه لا يحتوي على وصفة سحرية، فإن الحلول التي يدعو إليها تعد ترياقا مؤكدا للتشاؤم والميل لليأس.

وفي تحليلنا لحالة العالم في العام الماضي، كنا بالفعل نعرب عن قلقنا إزاء بعض الاتجاهات الرئيسية التي أخذت تظهر. وتشمل هذه الاتجاهات الفقر، وعدم المساواة، وتغير المناخ، وانخفاض مستويات الاستثمار، وبطء التقدم في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تنفيذا فعالا، والنزاعات المستمرة، وتصاعد الإرهاب.

كما شددنا على الأثر السلبي الذي يمكن أن تفرضه الاضطرابات الجيوسياسية المستمرة، والتوترات المتزايدة بسبب الحرب التجارية، والانخفاض المتوقع في النمو الاقتصادي، على مكافحة الفقر وتعزيز التعاون الدولي.

ولكن عام 2020 لا يشبه السنوات السابقة! وسيظل محفورا إلى الأبد في سجلات التاريخ باعتباره العام الذي اهتز فيه العالم بسبب أعمال عنف لم يسبق لها مثيل. وكان تفشي جائحة كوفيد-19 حدثا رئيسيا له أثر بالغ على الجوانب الصحية والسياسية والاقتصادية والإنسانية.

وقد ترتبت على الاضطرابات الكبرى التي سببتها عواقب اقتصادية خطيرة، وأثرت على جميع قطاعات الاقتصاد، ولا سيما السياحة وقطاع الاقتصاد غير الرسمي، الذي يعمل فيه نسبة كبيرة من السكان في البلدان المنخفضة الدخل. وقد أدت تدابير احتواء الفيروس التي كان على الدول أن تعتمدها لمنع انتشاره إلى فقدان فرص العمل على نطاق واسع وحدوث مشاكل حقيقية في السيولة. ووفقا للبنك الدولي، فإن كوفيد-19 سيغرق أفريقيا في أول ركود تشهده منذ أكثر من 25 عاما.

والتوقعات المتعلقة بزيادة العجز العام في بلداننا تبعث على القلق، ومن هنا تأتي أهمية تقديم استجابة ملائمة من جانب المؤسسات المالية الدولية والشركاء الثنائيين لصالح البلدان النامية. وبينما تبذل تلك البلدان جهودا كبيرة لمواجهة الأزمة، فمن الواضح أنها لن تتمكن من احتواء آثارها المدمرة وحدها.

وقد أثرت جائحة كوفيد-19 على النساء والأطفال والمسنين والمهاجرين واللاجئين بشكل غير متناسب. ويجب أن نكفل، في استجابتنا، إيلاء اهتمام خاص لتلك الفئات.

وأود أن أؤكد من جديد هنا على الأهمية الحاسمة للتعجيل بجهودنا لتحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات باعتبار ذلك أساسا شاملا لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

سيدي الرئيس،

لقد أدركنا شدة الأزمة بسرعة كبيرة في جيبوتي، ووضعنا تدابير صحية عاجلة لاحتواء انتشار الفيروس. وبفضل سياسة مراقبة الحدود، واحتواء الفيروس، وإجراء اختبارات بأعداد كبيرة، وعلاج المصابين، فإن التقييم الذي نقوم بوضعه اليوم مرض إلى حد كبير.

ونود هنا أن نشيد بجميع العاملين في القطاع الصحي، الذين تحلوا بروح مهنية وتفان مثاليين. كما ندين بنجاحنا لتعاون شعب جيبوتي، الذي يشكل انضباطه وحماسه في مكافحة كوفيد -19 مصدر إلهام لنا.

ونشيد كذلك بالمرونة في مواجهة انتشار المعلومات الكاذبة التي وصفتها منظمة الصحة العالمية بأنها "وباء معلوماتي". ولن يمكننا التغلب على هذا الوباء إلا من خلال إقامة علاقات قائمة على الثقة والحوار الحقيقي والدائم مع المواطنين.

وعلى الرغم من النجاحات التي تحققت، فإن ما يتسم به عملنا هو رفض الرضا عن الذات والحث على توخي اليقظة في جميع الأوقات.

وفيما يتعلق بأثر أزمة كوفيد-19 على الاقتصاد والعمالة، ورغم صعوبة قياس الآثار المتوسطة والطويلة الأجل، لا سيما على حركة الملاحة البحرية، فإن جيبوتي، كغيرها من البلدان الأفريقية، قد تضررت بشدة جراء الأزمة الصحية. واستجابة لذلك، قمنا باتخاذ تدابير طارئة لدعم الاقتصاد والعمالة وأنشأنا صندوقا خاصا للتضامن الاجتماعي ومكافحة فيروس كورونا. وقد أسهمت تلك التدابير في احتواء آثار الأزمة، وتمكنا أيضا من الاعتماد على الدعم القيم الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، فضلا عن الدعم المقدم من البلدان الصديقة.

وغني عن البيان أن جيبوتي تأمل في أن تتمكن من مواصلة الاعتماد على تضامن شركائها وأصدقائها، بسبب ضعفها أمام الصدمات الخارجية، والاضطرابات الدائمة في سلسلة الإمداد العالمية، وانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والآثار المدمرة لتغير المناخ، واستمرار تدفق اللاجئين الفارين من عدم الاستقرار والنزاع.

سيدي الرئيس،

على الرغم من الصلة الوثيقة التي حددها العلماء بين تغير المناخ وجائحة كوفيد-19، بما في ذلك الانتشار الهائل المحتمل للأمراض الحيوانية المنشأ، فإن الجهود المبذولة لتنفيذ اتفاق باريس لم تحرز التقدم المتوقع. ونظرا لخطورة الأزمة الصحية والاهتمام الحصري الذي توليه وسائط الإعلام لكوفيد-19، فقد تراجعت مكانة مسألة تغير المناخ لتصبح أولوية ثانوية.

ولكن دعونا لا نخطئ! يجب أن نظل يقظين! إن نجاحنا في منع الجوائح في المستقبل سوف يعتمد على الاهتمام والموارد التي نكرسها لمكافحة تغير المناخ!

سيدي الرئيس،

قد يكون للصدمة التي سببتها الجائحة أثر سلبي على مكافحة الإرهاب وإدارة النزاعات في العديد من مسارح النزاع. وقد اعتبرتها بعض الجماعات الإرهابية فرصة لإعادة تنظيم نفسها والاستفادة من الفراغ الأمني الذي أوجدته مكافحة كوفيد-19. ولحسن الحظ، تمكنت عمليات حفظ السلام، رغم الصعوبات الأولية، من التكيف وإعادة تنظيم نفسها من أجل متابعة الولاية الحيوية التي أنيطت بها.

وقد دوت الدعوة التي أطلقها الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على صعيد العالم، ونحن نؤيد مناشداته للمجتمع الدولي بأن "يضاعف جهوده من أجل أن تصبح حقيقة واقعة بحلول نهاية العام".

سيدي الرئيس،

نحن نرحب بالتقدم الاقتصادي والسياسي المحرز في الصومال على الرغم من الصدمة الثلاثية الناجمة عن كوفيد-19، وغزو الجراد، والفيضانات المدمرة. وتوفر نتائج المشاورات التي بدأت في دوسمريب، والاتفاق على نموذج انتخابي، وانتخاب رئيس وزراء جديد، أساسا للأمل والاعتقاد بأن الصومال يسير على طريق إيجابي لا رجعة فيه نحو تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

وندعم بقوة المهمة التي تقوم بها بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تهدف إلى إضعاف التهديد الذي تشكله حركة الشباب. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم ما يكفي من الدعم المادي واللوجستي والمالي.

ونتابع عن كثب تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، الذي أدى إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية. ونأمل في أن تنضم الجماعات المسلحة التي لم توقع على الاتفاق المنشط إلى جهود السلام التي تقودها المنطقة ويدعمها المجتمع الدولي في أقرب وقت ممكن. لقد سئم شعب جنوب السودان الحرب! وقد قدم تضحيات ضخمة! ويستحق السلام!

وتؤكد جيبوتي من جديد دعمها للجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم في اليمن، وفقا لقرار مجلس الأمن 2216 (2015)، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي، والقرارات التي اتخذت في مؤتمر الحوار

الوطني. كما ندعو جميع الجهات المعنية إلى العمل بحسن نية لتنفيذ أحكام اتفاق الرياض وإعادة تأكيد التزامنا بوحدة اليمن وسلامته الإقليمية.

ولا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء ما تمثله ناقلة النفط صافر من تهديد بيئي جسيم يتأتى من خطر الانسكاب النفطي. ونحث المتمردين الحوثيين على التعاون على وجه السرعة مع خبراء الأمم المتحدة للقيام بعمليات التفتيش المناسبة وإنجاز العمل العاجل اللازم لاحتواء التهديد.

سيدي الرئيس،

في 21 أيلول/سبتمبر، احتفلنا عبر الانترنت بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، واغتنمنا الفرصة لإعادة التأكيد على مركز الصدارة الذي يجب أن تحتله منظمتنا في الجهود الجماعية المبذولة للتصدي للتحديات التي نواجهها.

إن مكافحة جائحة كوفيد-19 تملي علينا واجبا ملزما يتمثل في التعاون والعمل معا، حيث ثبت الآن أننا جميعا في خطر عندما يتعرض أحدنا للخطر! وهذه ليست صيغة جوفاء ولا تعميما سطحيا.

فالخسائر في الأرواح البشرية والخسائر الاقتصادية دليل ملموس على خطر التقاعس عن العمل.

ولكي ننقذ الأرواح، ونحمي أضعف الفئات، ونعيد البناء على أساس أمتن، يجب أن نسرع في التعهد بالتزام طويل الأجل. نعم، قد تبدو الأوقات قاتمة! ولكن كما يقول الشاعر الألماني فريدريش هودرلين: "أينما يوجد الخطر، تنمو أيضا القدرة على الإنقاذ".

فليحي التضامن الدولي! ويحيا التعاون الدولي! وتحيا الأمم المتحدة!

شكرا لكم على حسن الإصغاء.

جمهورية بوروندي (انظر A/75/PV.9، المرفق الخامس عشر)

خطاب السيد إيفاريست نداييشيميي، رئيس جمهورية بوروندي

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة التاسعة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

فخامة السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والسبعين،

أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات،

أصحاب الجلالة،

السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة،

أيها الزملاء الأعزاء، المندوبون الموقرون، السيدات والسادة، مع احترام كل البروتوكولات،

في البداية، أود أولا وقبل كل شيء أن أشكر الله العظيم، الذي مكننا من أن نجتمع معا لمناقشة القضايا العزيزة على قلوبنا باسم البشرية.

وبطبيعة الحال، كنا نود أن تجرى هذه المناقشة، التي تصادف الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء منظمتنا، في قاعة الجمعية العامة كما جرت العادة، ولكن للأسف، فإن جائحة كوفيد-19 التي أصابت جميع دول العالم بشكل مباشر، تتطلب منا أن نجتمع عبر الإنترنت.

ونعرب عن أملنا في أن تعقد الدورات المقبلة في ظل ظروف أفضل، بمجرد أن نتغلب على هذه الأزمة الصحية التي لم يسلم منها أحد.

وأود هنا الإعراب عن أحر التهاني لفخامة السيد فولكان بوزكير، ممثل جمهورية تركيا، على انتخابه الباهر رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والسبعين.

فصفاته ومهاراته العظيمة هي بالتأكيد ضمان لنجاح أعمال هذه الدورة. وقد كان الموضوع الرئيسي للجمعية العامة لهذا العام في الواقع مدروسا بعناية، وهو "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف – مواجهة كوفيد-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال".

وبطبيعة الحال، يمكنكم أن تعولوا على تعاون بوروندي الكامل في إنجاز مهمتكم النبيلة والمبهجة.

وفي الوقت نفسه، أود أن أشيد إشادة مستحقة بسلفكم، السيد تيجاني محمد باندي، ليس فقط على صفاته المهنية والشخصية المثيرة للإعجاب، بل وعلى الأسلوب المهني الاستثنائي الذي ترأس به الدورة الرابعة والسبعين أيضا، والتي اختتمناها بنجاح في سياق صعب للغاية سيطرت عليه أزمة كوفيد-19.

وأغتنم هذه الفرصة لأقدم، باسم الشعب البوروندي، أحر التعازي والتضامن للدول التي فقدت مواطنين نتيجة لجائحة كوفيد-19. وقد أبرزت هذه الجائحة العشوائية أهمية تعددية الأطراف والتضامن والتعاون الدوليين في إدارة الأزمات والمفارقات العالمية.

وعلاوة على ذلك، أود الإشادة بالعمل الرائع الذي أداه الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، وبما يواصل اتخاذه من إجراءات شجاعة لإصلاح منظمتنا المشتركة من أجل زيادة كفاءتها ومصداقيتها وتقريبها من مواطني العالم، دون أي تمييز. وتؤكد بوروندي من جديد دعمها وتعاونها الكاملين في هذا الصدد.

سيدي الرئيس، فيما يتعلق بالسياسة الداخلية، فإن بوروندي متقدمة في عملية توطيد السلام والديمقراطية، على الرغم من التحديات التي يواجهها بلدي.

والواقع أن بوروندي أجرت انتخابات عامة في الفترة بين أيار/مايو وآب/أغسطس. وكانت جميع هذه الانتخابات نزيهة وحرة وديمقراطية وشفافة وسلمية وممولة بالكامل من موارد دافعي الضرائب البوروندیين.

وتمويل العملية الانتخابية بالكامل من موارد وطنية دليل على عزم الشعب البوروندي أن يتولى بشكل قاطع زمام نظام الحكم السياسي والإداري والاقتصادي في بلدنا، من دون تدخل خارجي.

والآن، وقد وضعت جميع الأسس اللازمة لتعزيز الديمقراطية، فإن كل ما تبقى هو أن نبدأ أعمال التنمية – التي هي محور مكافحة الفقر.

ونحن ندرك أن هذا الكفاح سيتطلب التحلي بالحكمة والبسالة والشجاعة والمثابرة والشعور السامي بالوطنية وحب العمل. إننا سننجح معا، وصفوفنا موحدة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، يسرني أن أبلغكم بأن الحالة في بوروندي مستقرة وهادئة وتحت السيطرة الكاملة في جميع أنحاء البلد.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، نرحب بعودة اللاجئين البوروندیين طوعا بأعداد كبيرة، وهم الذين فروا من البلد في أعقاب الأحداث التي أغرقت بوروندي في حالة حزن عميق.

وبالإضافة إلى عودة عدة آلاف البوروندیين بمفردهم دون مساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تمت في الفترة بين 1 أغسطس/آب 2017 و 31 أغسطس/آب 2020 إعادة 92,285 لاجئا طوعا إلى بوروندي من تنزانيا، وكذلك من كينيا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا.

وتشكل حركة العودة الطوعية الهائلة هذه دليلا واضحا على عودة السلام والهدوء والثقة والاستقرار في البلد.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، فإن طموحنا يتمثل في بناء علاقات ودية وتعزيز التعاون القائم على مبدأ الاحترام المتبادل والمساواة في السيادة بين الدول. ويجب أن يتوقف ميل بعض الدول إلى استخدام وسائل خفية وغير قانونية لتنظيم الجغرافيا السياسية في بلدان الجنوب وقوتها كي تحل محل المجتمع الدولي لقمع بلدان أخرى بفرض تدابير قسرية انفرادية تنتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إن بوروندي مدافع عن تعددية الأطراف التي تقتضي أن يكون لكل بلد، بغض النظر عن حجمه ومستوى تنميته، دور في التصدي للتحديات الكثيرة المشتركة التي تواجه البشرية.

وفي هذا الصدد، تظل بوروندي مستعدة للتعاون مع البلدان والمنظمات الدولية التي تسعى إلى مواصلة تطوير علاقات تعاون تقوم على المنفعة والاحترام المتبادلين.

ولذلك، ندين بشدة العدوان السياسي والدبلوماسي غير المبرر على بوروندي وشعبها من جانب حكومات أجنبية، عُرف عن بعضها أنها حاولت تغيير النظام في عام 2015 بوسائل غير دستورية. ويجب أن تفسح دبلوماسية القوة المجال أمام التعاون القائم على المنفعة والاحترام المتبادلين.

وفي حين أنه ينبغي إعادة تحديد طبيعة العلاقات بين أفريقيا والبلدان ذات الماضي الاستعماري من أجل تحويل التاريخ المؤلم للاستعمار إلى فرص من خلال التعاون القائم على المنفعة المتبادلة، لا يمكننا أن نغفل حقيقة أن الغزوات الرامية لاستعباد أفريقيا والمقاومة القوية من جانب شعوب أفريقيا للدفاع عن نفسها ضد هذه الغزوات وتحرير نفسها من نير الاستعمار قد أودت بحياة الملايين في أفريقيا وخلفت جروحا عميقة لم تندمل.

وفيما يتعلق بإدراج بوروندي على جدول أعمال مجلس الأمن، فما برحنا نقول إن بوروندي مدرجة على نحو غير عادل في جدول أعمال مجلس الأمن لأسباب سياسية ومصالح ذاتية لبعض الدول، والتي لا علاقة لها برفاه الشعب البوروندي الذي لا يمثل بأي شكل من الأشكال تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ويمثل هذا عاملا يزعزع استقرار بلدنا بدلا من تعزيز السلام والهدوء.

ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا المشروعة إلى رفع بوروندي فورا من جدول أعمال مجلس الأمن حتى يمكن استغلال هذا الوقت الثمين في معالجة جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية ودعم الجهود الوطنية المبذولة في تنفيذ خطة بوروندي الإنمائية الوطنية للفترة من 2018 إلى 2027 وأهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وفيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030، فبالإضافة إلى إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية الوطنية للفترة 2018-2027 ومواءمتها معها، أبرزت حكومة جمهورية بوروندي عدة أولويات تتطلب اهتماما فوريا وخاصا. وهذه الأولويات هي مكافحة الفقر وتعزيز الحكم الرشيد والصحة العامة والزراعة وتربية الحيوانات وحماية البيئة وتنمية رأس المال البشري ومكافحة بطالة الشباب وتوفير الرعاية الصحية المجانية للمتقاعدين. وفي مجال الحكم الرشيد، تنفذ الحكومة سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الفساد والظلم الاجتماعي واختلاس أموال الدولة وهدرها، فضلا عن سياسة اتباع أفضل الممارسات في توجيه موظفي الدولة.

وعلى غرار البلدان الأخرى الملتزمة بتحقيق التنمية المستدامة، اتخذت بوروندي كل التدابير اللازمة لإصدار تقرير متابعة بصورة دورية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية الوطنية.

ومن أجل تبادل ما اكتسبته من خبرات على الطريق الذي قطعته نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، عرضت بوروندي نجاحاتها والتحديات الحالية والناشئة والدروس المستفادة على آلية الاستعراض الوطني الطوعي في عام 2020. ولا نزال مقتنعين بأنه كي تصبح أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدناها جميعا في عام 2015 حقيقة واقعة، نحتاج إلى مزيد من الالتزام والمبادرة والجهد، وقبل كل شيء، الموارد.

السيد الرئيس، فيما يتعلق بالتحديات العالمية، تمثل هذه الدورة فرصة ممتازة للدول الأعضاء للتفكير في الكيفية التي يجب أن تواجه بها المنظمة التحديات الناشئة الجديدة. إن العالم الذي نعيش فيه اليوم يتطلب أكثر من أي وقت مضى اتباع نهج توافقي للتصدي للتحديات الرئيسية، مثل تغير المناخ والإرهاب والتسوية السلمية للنزاعات وإصلاح مجلس الأمن والهجرة وإدارة الأزمات الصحية.

وفيما يتعلق بالمناخ، من الضـــروري أن نتذكر أن الكوكب، الذي نعيش وســـنعيش عليه لأجيال قادمة، يواجه أزمة تزداد سوءا يوما بعد يوم مع الارتفاع الهائل للمتشككين في قضايا المناخ. إن أزمة المناخ تُعرض عقودا من التقدم للخطر وتهدد جميع المشاريع التي نضطلع بها لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وفي الوقت نفسه، لا يزال الوقت يمر ولن ينتظر أن نعمل.

وبناء على ذلك، وبغية الإسهام في إصلاح البيئة وتحسين الحالة البيئية والاجتماعية والاقتصادية في البلد، أطلقت حكومة جمهورية بوروندي في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 مشروع "إيوي بوروندي أومباي" للحد بشكل كبير من آثار إزالة الغابات.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، وبينما ندين بشـدة الإرهاب بجميع أشـكاله، يعتقد بلدي، بوروندي، أن الإرهاب لا يمكن ولا ينبغي ربطه بأي دين أو جنســية أو حضـــارة أو عرق. إنه تهديد لا يعرف حدودا ويتطلب حلا عالميا بمعالجة الأسباب الجذرية لشر عصرنا هذا من دون قيد أو شرط.

ونظرا لإدراك بلدي، بوروندي، لحجم الإرهاب اليوم، فإنه سيواصل تقديم إسهامات كبيرة في مكافحة الإرهاب في الصـومال، حيث نشـر بلدي أكثر من 000 5 جندي وفي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السـلام، كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث توجد لبوروندي كتيبة عسكرية تقوم بعمل ممتاز.

وفيما يتعلق بعملية التكامل الإقليمي، نرحب بالمبادرة الجديرة بالثناء لإنشـــاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي ســتســمح بحرية تنقل الســلع والأفراد في القارة. ولا شــك في أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تمثل فرصـــة حقيقية لحفز النمو والحد من الفقر وتوســـيع نطاق الإدماج الاقتصـــادي في أفريقيا.

وفيما يتعلق بموضـوع إصـلاح مجلس الأمن، الذي لا يزال قيد مفاوضـات على مدار أكثر من ربع قرن، لا يزال بلدي، بوروندي، ملتزما التزاما راســـخا بالموقف الأفريقي الموحد، على النحو الوارد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. ويهدف الموقف الأفريقي الموحد إلى تصـحيح الظلم الفادح الذي ارتُكب ضـد أفريقيا، وهي القارة الوحيدة غير الممثلة في مجلس الأمن في فئة العضـــوية الدائمة، والممثلة أيضـــا تمثيلا ناقصا في فئة العضوية غير الدائمة.

وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، فقد أسفرت عن أزمة عالمية لم يسبق لها مثيل، أودت بحياة مئات الآلاف من البشـر وأضـرت بملايين الناس وتهدد بأن تقوض أمام أعيننا كل التقدم المحرز بالفعل في تنفيذ أهداف التنمية المســـتدامة الواردة في خطة التنمية المســـتدامة لعام 2030 وأهداف خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

وقد كشفت الجائحة عن أوجه الضـعف في عالم اليوم وسلطت الضـوء على الفجوات الواسـعة في الجهود الإنمائية الوطنية والعالمية، مثل ارتفاع مستويات الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ المستعر واستمرار التمييز ضد المسنين والمجتمعات الفقيرة والنساء والفتيات، وكلها أمور تقوض التماسك الاجتماعي.

ولا يمكن التصـــدي لجميع هذه التحديات إلا من خلال التضـــامن الدولي والتعاون وتعزيز تعددية الأطراف، بناء على سيادة القانون الدولي.

وفي الختام، ســـيدي الرئيس، فإن بلدي بوروندي لم يكف أبدا عن الإيمان بالتضـــامن الدولي، والتعددية ورفض دبلوماسـية القوة. إن بلدي بوروندي، مبرورا بهذا الإيمان، يؤكد من جديد التزامه بالمشـاركة

الكاملة في بناء نظام عالمي يقوم على سيادة القانون، وينعم بالسلام والإنصاف والرخاء، ويحترم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

أشكر الجميع على حسن إصغائهم.

وليبارك الله في الجميع!

سيراليون (أنظر A/75/PV.9، المرفق السادس عشر)

خطاب السيد محمد جلده جالوه، نائب رئيس جمهورية سيراليون

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة التاسعة للجمعية العامة

[الأصل: بالإنكليزية]

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

أصحاب الفخامة، رؤساء الدول والحكومات،

السيدات والسادة الكرام،

أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم مسؤولية توجيه أعمال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة وأؤكد لكم دعم سيراليون الكامل خلال فترة رئاستكم.

وأثني على سعادة السيد تيجاني محمد – باندي، ممثل نيجيريا، على قيادته الفعالة والكفؤة للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة – وهي فترة كانت صعبة للغاية.

وأشيد بالأمين العام أنطونيو غوتيريش على قيادته البارعة والتزامه العميق بعمل المنظمة. وأنوه، على وجه الخصوص، مع كامل التقدير، بدعوته إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي خلال الجائحة الحالية، وإنشاء صندوق التصدي لكوفيد-19، وتعزيز الحاجة الملحة إلى التصدي لتغير المناخ، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

بادئ ذي بدء أود أن أعرب، باسم حكومة سيراليون وشعبها، عن التعازي القلبية والعميقة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الخسائر في الأرواح الناجمة عن وباء كوفيد-19. ونحيي نكران الذات الذي أبان عنه جميع المستجيبين في الخطوط الأمامية لهذه الحالة الطارئة العالمية.

وأشيد أيضا باعتماد هذه الجمعية ومجلس الأمن لمختلف القرارات التي تركز على مكافحة كوفيد-19 وكذلك مبادرات الأمين العام أنطونيو غوتيريس بهدف تعزيز التضامن والتعاون العالميين لمكافحة كوفيد-19 والتصدي لأثره على الأرواح وسبل العيش الآن وفي الأجل الطويل.

ولذلك، تؤيد سيراليون الدعوة إلى التضامن والتعاون العالميين من أجل الوقاية من وباء كوفيد-19 والحد منه وعلاجه، وفضلا عن جميع برامج الإنعاش المرتبطة بذلك.

ولهذا الغرض، أود أن أشجع الأمين العام على العمل مع هذه الجمعية ومع جميع أصحاب المصلحة الآخرين للتعجيل بتنفيذ جميع القرارات المتعلقة بمكافحة كوفيد-19. وأود أيضا أن أشجع الدول الأعضاء في هذه الجمعية الموقرة على تبادل المعلومات والمعارف العلمية وأفضل الممارسات ذات الصلة فيما يتعلق بهذا المرض، فضلا عن تعزيز فرص الحصول بصورة عادلة ومنصفة على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية لجميع الدول.

السيد الرئيس،

بالنظر إلى وباء الصحة العالمي، فإن موضوع هذه الدورة "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف – مواجهة كوفيد-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال" موضوع مناسب ووجيه يناقش في أوانه تماما.

وباعتبارنا أسرة عالمية، لا يمكننا إلا من خلال التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف أن نتصدي بفعالية لوباء كوفيد-19 ونعالج بشكل مجدٍ التحديات العالمية السائدة المتمثلة في الفقر والجوع والأمراض والكوارث الطبيعية وتغير المناخ والإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان والأمن الإلكتروني والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

السيد الرئيس،

في الوقت الذي تتصاعد فيه المشاعر الانعزالية، فإن التوترات الجيوسياسية والشكوك الاقتصادية تتصاعد، والنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد يواجه تحديات شديدة. وما زال ميثاق الأمم المتحدة الأساس الذي يقوم عليه ذلك النظام المتعدد الأطراف والتعاون الدولي والسلام والأمن العالميان. وهو يوفر الإطار لصون السلام والأمن ودعم حقوق الإنسان وكرامته وتعزيز التنمية المستدامة والتعاون الدولي للتصدي للتحديات القائمة منذ أمد طويل والتحديات الناشئة على حد سواء.

وفي ضوء ذلك، تؤكد سيراليون من جديد التزامها الراسخ بتعددية الأطراف على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة.

ونلتزم في هذا الصدد بتعزيز التعاون الدولي للتصدي للتحديات الحالية والناشئة التي تواجه عالمنا، بما في ذلك مشاركتنا الجماعية في منع نشوب النزاعات فضلا عن تعزيز التسوية السلمية الدائمة للنزاعات والمنازعات.

ويجب أن نواصل الاستفادة من المكاسب التي تحققت في جهود الدبلوماسية الوقائية لدينا، وأن نستمر في تعزيز التعاون والاستفادة من الخبرات التي ساعدت الأمم المتحدة على تحقيق السلام والأمن الدوليين النسبيين على مدى السنوات الـ 75 الماضية.

السيد الرئيس،

لا يزال وباء كوفيد-19 يعطل حياة الناس ويزهق الأرواح ويدمر سبل كسب العيش، كما يشكل مخاطر كبيرة على السلام والأمن الدوليين. وهذا صحيح على وجه الخصوص في البلدان في حالات النزاع أو الخارجة من النزاع ، والبلدان التي تعاني من أزمات إنسانية، والبلدان ذات الاقتصادات الضعيفة والهشة التي يمكن فيها تقويض عمليات بناء السلام وبناء الدولة بعد الحرب أو عكس مسارها.

وهذا يقودني إلى الأزمة السياسية الحالية في مالي وما يتصل بها من حركات تمرد في منطقة الساحل التي تثير قلقا بالغا، والتي ينبغي أن نتصدى لها على وجه السرعة بتقديم دعم لا لبس فيه للجهود الجارية التي بدأتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

السيد الرئيس،

إن طموحنا الجماعي المتعدد الأطراف وأملنا في عالم أكثر أمناً وسلامة يتجسد في اعتمادنا لخطة عام 2030 وأهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وبما أن وباء كوفيد-19 يجعل تحقيقنا في الوقت المناسب لأهداف خطة عام 2030 أمراً غير مضمون، فمن الضروري أن نتصدى بشكل تعاوني للوباء بطريقة تعيد الدول إلى مسارها الصحيح لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فانخفاض النشاط الاقتصادي والخسائر في الإيرادات والقيود المفروضة على الميزانية والتكلفة الباهظة لإدارة الوباء عوامل تؤثر سلبا على جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على الصمود والخروج من حالة الهشاشة.

وتنفيذ خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل لسيراليون (2019-2023)، التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 يواجه تحديات فيما يتعلق بتوليد الإيرادات المحلية المطلوبة لتمويل المشاريع وغيرها من القيود المتعلقة بالقدرات والإدارة. ويجب علينا أيضا أن نعزز مؤسسات الصحة العامة لدينا، وحيثما نعيد البناء، يجب أن نعيد البناء بشكل أفضل.

وفي هذا الصدد، تؤيد سيراليون تأييدا كاملا الجهود الحالية التي تبذلها هذه المنظمة والمؤسسات المالية الدولية، ولا تزال تدعو المؤسسات المالية الدولية إلى تخفيف عبء الديون ووضع آليات لتجميد سدادها.

ونظراً لحجم وتأثير كوفيد-19 وأعباء المرض المستمرة، فإننا نهدف إلى الاستثمار في نظمنا الصحية وغيرها من أنظمة تقديم الخدمات، وفي عملية إنعاش مستمرة وفعالة بعد القضاء على كوفيد-19. ولذلك، فإننا نسعى للحصول على منح إضافية والحصول على التمويل والمساعدة التقنية من شركائنا الإنمائيين والمزيد من الدعم للميزانية بغية توفير ذلك الحيز المالي الذي تشتد الحاجة إليه.

ولكن علاوة على استراتيجيات الحلول السريعة والخروج القصيرة الأجل التي تميز هذه الاستجابة العالمية العامة للجائحة، فإن أفريقيا بحاجة إلى التزام عالمي بإلغاء الديون المترتبة على أقل البلدان نموا التي تعمل جاهدة على معالجة مشاكلها الاقتصادية الهيكلية الطويلة الأجل.

السيد الرئيس،

وفي سيراليون، نعتقد أنه سيكون من المستحيل إحراز التقدم اللازم في الخطط العالمية مثل التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين وتغير المناخ إن لم نحد من عدم المساواة والعنف والظلم والفساد. وخطتنا للتنمية الوطنية المتوسطة الأجل (2019-2023) تولي الأولوية للتنمية البشرية. ولذلك فإننا نعمل على تنفيذ جميع الدوافع الحاسمة للتنمية المستدامة.

إن تمكين النساء والفتيات أمر أساسي في خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل التي وضعتها حكومتي. وقد أنشأنا وزارة مستقلة معنية بالشؤون الجنسانية وشؤون الطفل، ووضعنا سياسة وطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لدعم روح المبادرة والإدماج الاقتصادي وتنفيذ سياسات إيجابية لصالح النساء والفتيات في جميع القطاعات من التعليم إلى الزراعة وتعزيز صحة المرأة والحد من وفيات الأمهات والأطفال وتشديد القوانين المتعلقة بالجرائم الجنسية وإنشاء مراكز جامعة لمكافحة الاغتصاب والجرائم الجنسية.

ومنذ إطلاق مبادرة التعليم المجاني الجيد في بلدنا، قمنا بزيادة الاعتمادات المخصصة بنسبة 21 في المائة من الميزانية، وزيادة معدلات الالتحاق بجميع المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء البلد ، وأولينا الأولوية للابتكار والعلوم في جميع جوانب الحوكمة والتنمية الوطنية من خلال إنشاء مديرية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار تعمل بشكل وثيق مع وزارة التعليم التقني والتعليم العالي.

وقمنا بزيادة الاستثمارات في البنية التحتية الهادفة التي ستؤدي إلى توليد الإنتاجية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة. ونقوم ببناء وإصلاح المزيد من الطرق وتوسيع نطاق الحصول على الطاقة المحايدة من حيث الكربون في مواقع خارج الشبكة وغيرها، وتوسيع نطاق انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين الوصول إلى مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي.

وأطلقنا استراتيجيات التخفيف والحماية للتصدي للآثار السلبية لتغير المناخ، وخاصة على الفئات السكانية الضعيفة . ونحث على زيادة التعاون الدولي والتنفيذ العاجل لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

السيد الرئيس،

وتبقى سيراليون، بصفتها رئيسة مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة التي تجمع بين البلدان المتضررة من النزاعات والهشاشة، ملتزمة بتعزيز مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع. ومن بين الإجراءات المحلية التي اتخذتها سيراليون لتعزيز هذه الأهداف تكثيف مكافحة الفساد والإعداد لإنشاء لجنة دائمة للسلام والتماسك الوطني. ووفاء بالتعهد الذي قطعته في الدورة الرابعة والسبعين لهذه الهيئة الموقرة، قمنا بإلغاء قانون عمره 55 عاماً يجرم التشهير المتعلق بإثارة الفتنة. ونعمل بشكل وثيق مع الصحفيين والمجتمع المدني والجماعات النسائية ومجموعات أصحاب المصلحة الآخرين من أجل تعزيز ديمقراطيتنا وتعزيزها.

وبدعم من لجنة بناء السلام، أحرزنا تقدما كبيرا في تعزيز السلام في سيراليون والحفاظ عليه على مر السنين. وعلى الرغم من أن سيراليون ستنسحب من جدول الأعمال الرسمي للجنة بناء السلام ، فإننا سنواصل التواصل معها عند الاقتضاء .

السيد الرئيس،

في مؤتمر القمة العالمي المعقود في عام 2005، تعهدنا بالإصلاح المبكر لمجلس الأمن "بهدف جعله أوسع تمثيلا وأكثر كفاءة وشفافية، بما يعزز فعاليته ومشروعيته وتنفيذ قراراته".

وبصفتي منسق لجنة العشرة التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بإصلاح الأمم المتحدة، أود أن أشدد على أن شعوب أفريقيا مقتنعة الآن أكثر من أي وقت مضى بأن الواقع الجغرافي السياسي الحالي ووباء الصحة العالمي الحالي مبرران لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن لإفساح المجال أمام تمثيل أفريقيا في فئة العضوية الدائمة ومعالجة نقص تمثيلها في فئة الأعضاء غير الدائمين في المجلس.

ويتجلى التأييد المتزايد والواسع النطاق للموقف الأفريقي المشترك في المفاوضات الحكومية الدولية الأخيرة، إذ أعرب عدد أكبر من الدول الأعضاء عن الدعوة إلى رفع الظلم التاريخي الذي تعرضت له أفريقيا. وفي هذا السياق، نود أن نشجع هذه الجمعية على رفع هذا الظلم الذي طال أمده باعتماد طلب أفريقيا المبين في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت. ونتطلع إلى المشاركة البناءة التي ستعزز التقدم المحرز في الماضي من أجل تحقيق الإصلاح الشامل لمجلس الأمن خلال هذه الدورة.

السيد الرئيس،

وتكرر ســـيراليون تأكيد التزامها بالجهود المتعددة الأطراف الموجهة نحو القضـــاء التام على الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره، وتؤيد خطة العمل العشارية المعتمدة. وإذا أردنا أن نظل أوفياء للمبادئ الأساسية للأمم المتحدة القادرة على الوفاء بمسؤولياتها، فمن الضروري تماما أن ننهي فصل الاستعمار في الفترة 2021–2030. ويجب أن يسـود النموذج العالمي المتمثل في المشـاركة والشـراكة وتعددية الأطراف والاحترام المتبادل لتطلعات وآراء جميع الشعوب.

وفي التام، ســيدي الرئيس، أود أن أكرر مجددا دعوة ســيراليون إلى إنشـــاء بنية تحتية وخدمات صحية قادرة على الصمود من أجل الحد من خطر كوفيد– وحماية الناس منه . وبهذه الطريقة وحدها يمكن للمجتمع الدولي أن يعيد الثقة والاسـتقرار في الأسـواق المالية وأن يهيئ البيئة المناسـبة التي تدعم الأعمال التجارية والتجارة والاستثمار وإيجاد فرص العمل على الصعيد العالمي. ويجب أن نعود إلى مسار التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لدينا.

شكرا لكم.